تأثيرات جائحتي الصراع والحرب وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن وزيادة الفاقد التعليمي -التعلمي

د. يوسف سلمان أحمد الريمي
د. حمود محمد غالب السياني
د. إبراهيم محمد حسن الحوثي
باحثى الفريق الوطنى
مركز البحوث والتطوير التربوي
جمهورية اليمن

المستخلص:

هدفت الدراسة لتحديد تأثيرات الصراع والحرب وجائحة كوفيد-19 على التعليم، والإجراءات المتبعة للحد من تلك التأثيرات. حيث أدى الحرب إلى تدمير (2507) مدرسة؛ وتوقيف مرتبات (72%) من إجمالي المعلمين منذ أكتوبر 2016 الأمر الذي تسبب في غيابهم عن المدارس وخفض عدد الأيام الدراسية لمئة يوم فقط بمتوسط 3 ساعات في اليوم، وبلغ نسبة الفاقد التعليمي التعلمي (65%)، وتوقف برامج تدريب المعلمين. وتوقفت عملية التطوير للمناهج والخطط الاستراتيجية لتوفير التعليم للجميع وتوقفت طباعة الكتب الدراسية. كما تراجع اهتمام الأسر بالتعليم وانتشرت ظاهرة عمالة الأطفال. بما أسهم في تقليص فرص الالتحاق ورفع معدلات التسرب وعرض خمسة مليون طفل لخطر فقدانهم فرص التعليم. وزادت جائحة كوفيد-19 من تأثير الحرب نتيجة إغلاق جميع المدارس وحرمان 6 مليون طفل من التعليم وبلغ حجم الفاقد التعلمي (525) درساً، مما أثر سلباً على جودة التعليم وضاعف من نسب التسرب. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الرؤى والمقترحات للحد من نسبة الفاقد التعليمي.

الكلمات المفتاحية: التعليم العام- الفاقد التعليمي- الصراع والحرب - جائحة كوفيد-19.

The impact of conflict and war on public education in Yemen, and the increase in educational and learning losses

Abstract

The study aimed to determine the impact of conflict, war, and the COVID-19 pandemic on education, and the measures taken to reduce those effects .The war led to the destruction of (2507) schools; the salaries of (72%) of the total teachers were suspended since October 2016, which caused them to be absent from schools, and the number of school days was reduced to only (100) days by an average of 3 hours per day, and the percentage of teaching-learning loss reached (65%), and the cessation of teacher training programs. COVID-19 pandemic caused losing educational opportunities, increased the impact of the war as a result of closing all schools and depriving 6 million children of education. The learning loss reached (525) lessons, which negatively affected the quality of education and doubled dropout rates. The study came up with a set of recommendations and proposals to reduce the rate of educational loss.

Keywords: public education - educational loss - conflict and war - .COVID-19 pandemic.

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146

المقدمة:

تتفق المجتمعات الدولية على أهمية التعليم كونه أداة مهمة للاستقرار العاطفي، والمادي، والاجتماعي لأفرادها، وبالتالي يضمن لها بقاءً أطول في الصفوف الأولى بين دول العالم، وتحديدًا في المجالات الاقتصادية، والمظاهر الحضارية، لكن في حالة عدم الاستقرار فإن التعليم يقع ضحية هذه الأزمات الإنسانية، ويفقد أولويته حتى ضمان السلم والأمن في الأرجاء. ومنذ سنوات تعاني النُّظم التعليمية في المنطقة العربية تداعيات خطيرة تهدد بفشل تلك الأنظمة في المُضي قدمًا نحو تحقيق أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة والتعليم للجميع، بالرغم من الإنجازات العددية التي حققتها معظم الدول العربية في قطاع التعليم، حيث تمكنت غالبية هذه الدول بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع، بما في ذلك اليمن الذي يُعد من بين البلدان الأقل نموًّا في العالم. وكانت الفوارق بين الجنسين شبه معدومة في تلك الفترة، وارتفعت المعدلات الصافية لالتحاق الأطفال في سن التعليم الابتدائي بالمدارس من (90%) إلى (95%) بين عامي (2000 و2010)، وقد سجل تقدمًا أيضًا في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وارتفعت المعدلات الصافية لالتحاق الأطفال في سن التعليم الثانوي بالمدارس من (62%) إلى (70%) خلال الفترة نفسها (الأمم المتحدة، 2017، 25).

ولم تكلل هذه الإنجازات بالنجاح بل تم عكس منحناها، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تعرض تلك الدول إلى جائحتين:

الجائحة الأولى هي جائحة الصراع والحرب: حيث تفرض الأوضاع السياسية في المنطقة العربية تداعيات على قطاع التعليم، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وخاصة في اليمن، وليبيا، وفلسطين، والعراق، والسودان، والصومال، والسودان، على نحو ما برز جليًّا خلال تفاعلات الثلث الأخير من عام 2019م وعام 2020م، في جملة من الأبعاد، منها تزايد انخراط طلاب المدارس والجامعات في الاحتجاجات الشعبية، واستقطاب مقاتلين جُدد من طلاب المدارس في صفوف الجماعات المتطرفة، والميليشيات المسلحة، ومحاولة تغيير الهوية المجتمعية، وتصدع الكيانات الأسرية، وتدمير المنشآت والمرافق التعليمية من فصول دراسية ومكاتب إدارية، والعجز عن طباعة الكتب الدراسية؛ بسبب العجز في الموارد المالية، وتوقف صرف مرتبات المعلمين والكوادر التربوية. وقد تعددت الانعكاسات التي طالت قطاع التعليم؛ نتيجة سياق الصراعات مسلحة كانت، أو سياسية، وتساهم الأوضاع داخل مناطق الصراعات المسلحة العربية، مثلما هو حادث في ليبيا، واليمن، في عدم توافر الفرص الكافية للتعليم في مراحله المختلفة، واستهداف البنى التحتية والمرافق التعليمية، (فالدول التي تعاني من الصراعات المستمرة لديها (20٪) من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية لكن لديها (50٪) من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم (الحملة العربية للتعليم للجميع،

2020، 23)؛ وهو ما يؤدي إلى تأثر قطاع التعليم وتعرضه لعواقب وخيمة، لاسيما أنه لا تلوح في الأفق فرص لتسوية الصراع سياسيًّا أو حسمه لصالح أحد الأطراف عسكريًّا، فضلاً عن الظروف الاقتصادية السيئة التي تمثل مُحفِّزًا للانضمام إلى الجماعات المسلحة بعد الوعود المالية التي تقدم لهم.

ووفقًا للبيانات التي تم رصدها من قِبل المنظمات الدولية والمعنية بالفئات التي حكم عليها قسرًا بالتخلي عن المدرسة، ويصنف اللاجئون بصفة عامة من أكثر الفئات المعرضة لفقدان خيار التعليم؛ بسبب احتمالية افتقار الدولة المستضيفة للبنى التحتية، والموارد والمؤسسات اللازمة لاستقبالهم، إضافة إلى عدم وجود برامج خاصة تراعي ما أضاعوه من المراحل الدراسية، إلى جانب صعوبة تلقي التعليم بلغتهم الأم، وتدريسهم بلغة الدولة الأجنبية؛ ومن أكثر البلدان التي شهدت ضياعًا في سنوات الدراسة وزيادة الفاقد التعلمي هي؛ سوريا، واليمن، والعراق وليبيا، وتعرضت فيها المدارس للإغلاق أو التدمير أو تحولت إلى ثكنات ومعتقلات عسكرية ومراكز إيواء للاجئين أو الفارين من القصف والمنازل المُهدَّمة.

وبشكل إجمالي، فإن نحو أكثر من نصف الأطفال والمراهقين اللاجئين في العالم محرومون من التعليم، أي ما يقارب (3.7) مليون طفل ومن بينهم (1.75) مليون في المرحلة الابتدائية و(1.95) مليون في المرحلة الثانوية. وهذا ما سبب في ارتفاع معدلات التسرب، وزيادة الفاقد التعليمي، بالإضافة إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين بالجماعات المتطرفة وارتفاع حدة العنف الاجتماعي. وتجنيد الأطفال الطلاب دون السن القانونية.

وفيما يتعلق باليمن، فقد تسببت الصراعات السياسية والعسكرية الدائرة منذ عام 2011م إلى تدهور المنظومة التعليمية، إذ تقدر مجموعة التعليم بأن نحو 4.7 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات تعليمية، ومنهم 3.7 مليون طفل في حاجة ماسة إلى التعليم. وهذا العدد يشمل حوالي 2 مليون طفل خارج المدارس(الحملة العربية للتعليم للجميع، 2020، 8)؛ فضلاً عن إغلاق مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتعرض المراكز التعليمية للنهب والمصادرة، وهو ما يقود إلى تقويض قطاع التعليم اليمني، حيث تؤكد بيانات مجموعة التعليم أن ما يقدر بنحو (2500) مدرسة غير صالحة للاستخدام بسبب النزاع في اليمن، منها (256) مدرسة دمرت تدميرًا كليًّا بسبب الغارات الجوية أو القصف، و(1520) مدرسة تعرضت لأضرار جزئية، و(167) مدرسة تأوي النازحين داخليًّا، و(23) مدرسة لا تزال تحتلها الجماعات المسلحة. وأكثر من مدرسة من بين كل ثلاث مدارس تعرضت للضرر أو التدمير. كما أن المدارس في التجمعات المستقبلة للنازحين أو العائدين لديها قدرة محدودة على استيعاب الطلبة الوافدين من أبناء النازحين. ولا يزال الافتقار إلى الأمان يشكل عائقًا كبيرًا أمام وصول الأطفال إلى المدارس. حيث الإبلاغ عن أكثر من(762) اعتداء على

مؤسسات تعليمية (تم التحقق من 426 حالة) منذ أن بدأت الأزمة اليمنية في عام 2011 (تقرير البنك الدولي، 2020، 22)؛ وقد تسببت الحرب في اليمن في توقف صرف المرتبات للمعلمين وللكوادر التربوية منذ عام 2016م، وجعلهم يواجهون ظروفًا سيئة، نظرًا للانعكاسات المالية والنفسية الناتجة عن عدم الحصول على الرواتب، وغياب فرص العمل، وتدهور الحافز المعنوي للمعلمين، وهو ما يؤثر على استقرار الأسر، بل وتشير بعض الكتابات اليمنية إلى تزايد معدلات الانتحار في أوساط الأساتذة والمدرسين لاسيما في ظل شعور عميق باليأس، وغياب أي بدائل منظورة. وبسبب انتهاء الأعوام الدراسية من بداية 2016-2017 إلى 2018-2019م قبل الأوان إضافة إلى انقطاع رواتب المعلمين وغيابهم عن المدارس تقلص عدد الأيام والساعات الدراسية عن الأيام الطبيعية؛ حيث يفترض أن تكون عدد الأيام الفعلية التي يقضيها الطالب/الطالبة في المدرسة (141) يوم بمتوسط (6) ساعات في اليوم الواحد ليصبح إجمالي الساعات الدراسية (846) ساعة دراسية؛ في حين انخفض متوسط عدد الأيام الدراسية في ظل غياب المعلمين إلى ما يقارب 100 يوم بمتوسط ثلاث ساعات في اليوم الواحد لتصبح عدد الساعات (300) ساعة.

والجائحة الثانية هي (جائحة كوفيد -19): حيث تسبّب انتشار فيروس كورونا (COVID-19) مطلع العام 2020، في انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم، وذلك في 161 بلد حول العالم، أي أن ما بين (60 - 80%) من الطلبة الملتحقين بالمدارس انقطعوا عن الذهاب إلى مدارسهم وجامعاتهم وفقًا لتقارير كل من البنك الدولي، واليونيسف، حيث قامت بلدان عديدة بإغلاق المدارس والجامعات في كثير من مناطقها؛ مما أثر في تعليم الدارسين (البنك الدولي، 2020، واليونسكو A، 2020). وأجبرت جائحة كورونا (كوفيد 19) حكومات دول العالم على إغلاق المؤسسات التعليمية مما تسبب في حرمان 89% (أكثر من 1.5 مليار متعلم) من 188 دولة من الوصول إلى المؤسسات التعليميّة لتلقي التعليم الوجاهي (اليونسكوB، 2020). وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو " بأن هناك حوالي (96.16) مليون متعلم في المنطقة العربية تضرروا بسبب هذه العدواء الخفية (الحملة العربية للتعليم للجميع، 2020، 11).

وفي محاولة لتدارك هذه التداعيات قامت العديد من تلك المؤسّسات بخوض تجربة كبيرة غير مخطّط لها وهي التدريس عن بعد في حالات الطوارئ Emergency Remote Education (خليف، 2020، 5-10) من أجل ضمان استمرارية الدروس، وفي ذات الوقت الحد من انتشار الفيروس. إلا أن التحول المفاجئ للتدريس عن بعد في حالات الطوارئ أدى إلى صدمة وتوتر لدى الطلاب، وأولياء الأمور، وأعضاء الهيئة التدريسية، سواء كانت على الصعيد الشخصي أو المهني، لما تحتاج إليه العملية من جهود مضاعفة من كلّ الأطراف،

بالإضافة إلى عدم الاستقرار النفسي بسبب تفشي الوباء، إلى جانب عدة معيقات غير عادية لطلاب المدارس والجامعات: كعدم توفر الوقت المناسب، عدم تكافؤ الفرص، ضعف البنية التحية، عدم ملاءمة المحتوى الرقمي، ...إلخ (عفونه وآخرون، 2020، 15). إذ تمثلت أكبر التحديات لهذا النوع من التعليم في المنطقة العربية في ضعف الأوضاع المعيشية والاقتصادية لجزء كبير من المواطنين، وعدم وصول تغطية الإنترنت إلى كل المناطق البعيدة عن مراكز المدن، وعدم قدرة وسائل الإعلام الجماهيري على خلق تفاعل شبيه بما يجري في الفصول التقليدية، فضلاً عن مشاكل هيكلية تعاني منها الأنظمة التعليمية العربية، التي يقبع غالبها في أسفل السلم بمؤشرات التعليم الدولية. وبالرغم من انتشار استخدام الإنترنت في المنطقة العربية، إلا أن 43 %من سكان المنطقة العربية يفتقدون للإنترنت بحسب بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، كما أن العديد من الدول لم تختبر سابقًا التقنيات التي يتيحها التعليم الإلكتروني، ولا تزال التجارب العربية متواضعة جدًا، ولا تتركز المحاولات الناجحة منها جزئيًّا إلا في بعض دول النفط الغنية، ولم تتمكن دول عربية كثيرة إدخال التعليم عن بعد في النظام الجامعي، رغم أن جامعات عريقة عبر العالم اعتمدت المحاضرات الرقمية منذ أكثر من عقد(الحملة العربية للتعليم للجميع، 2020، 17).

واشارة دراسة العبري وآخرون، (2020): لقد ألقت جائحة كورونا بالعديد من التحديات والصعوبات لحكومات الدول حول العالم، وتأثرت أنظمتها كثيرا بهذه الأزمة، وضعفت مستوى الخدمة المقدمة من هذه الأنظمة للمستفيدين. وتعتبر الأنظمة التعليمية أحد أهم هذه الأنظمة التي فقدت قدرتها على الإيفاء بدورها، وأصبحت مشلولة نوعا ما في بعض الدول؛ مما حدا بها لانتهاج طرق بديلة في عمليات التعليم والتعلم، ووضع سياسات بديلة؛ مستجيبة حسب إمكانياتها وبنيتها التحتية للتعامل مع الجائحة، في الوقت الذي صار فيه حضور الطلاب والمعلمون إلى المدارس ومزاولة الدراسة يشكل خطورة على كافة الأطراف في ظل انتشار الجائحة. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استجابة الأنظمة التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي لجائحة فيروس كورونا، وكيفية تعامل هذه الأنظمة التعليمية مع هذا الوضع الطارئ، وصنع سياسات لضمان استمرار عملية التعليم وحفظ وثبات النظام التعليمي في وقت انتشار هذه الجائحة. وتركز الدراسة على تقصى الاستعداد وإدارة الأزمات بين الأجهزة التعليمية في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على التحول إلى التدريس عن بعد واستخدام منصات جديدة أو حالية للتواصل مع طلابها وربطهم بالمواد الدراسية والمعلمين في ظل العراقيل ذات الطابع البشري والتقني والنفسي والاجتماعي، والتي قد تحول دون نجاح هذا النمط التعليمي. كما تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على ما هو مأمول من الأنظمة التعليمية بدول الخليج العربي لمواكبة المتغيرات التي تسبّبت بها جائحة فيروس كورونا. ولتحقيق أهداف الدراسة، تستخدم الدراسة المنهج النوعي من خلال تحليل السياسات والبرامج والأنشطة التي انتهجتها أنظمة

التعليم بدول الخليج في التعامل مع الجائحة، وتوصلت الدراسة إلى قصور في وجود سياسات ولوائح توضح كيفية تعامل الأنظمة التعليمية في المنطقة مع أي طارئ، إضافة إلى ثقافة المجتمع والبنية التحتية وتأهيل المعلم وإعداده والطالب واستعداده، واقترحت الدراسة وضع معايير لضمان جودة التعليم في حالات الطوارئ، وأهمية وجود أدوات ووسائل تقويم للحالات الطارئة وتطوير البنية التحتية وتطوير لوائح وسياسات للتعامل مع أي طارئ.

وفي دراسة (اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي، 2020) التي جاءت كجزء من استجابة التعليم العالمية المنسقة لوباء COVID-19، حيث أجرت اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي مسحًا حول استجابات التعليم الوطنية لإغلاق المدارس، وقد تم تحليل نتائج أول جولتين من جمع البيانات التي يديرها معهد اليونسكو للإحصاء .(UIS) وهي تغطي استجابات الحكومة لإغلاق المدارس من مرحلة ما قبل الابتدائي إلى التعليم الثانوي. تم الانتهاء من الجولة الأولى من المسح من قبل مسؤولي وزارة التربية والتعليم من 118 دولة في الفترة ما بين مايو ويونيو 2020، والجولة الثانية من 149 دولة بين يوليو وأكتوبر 2020. وقد تم تصميم أداة المسح لالتقاط الاستجابات السياسية القانونية والتصورات من الحكومة المسؤولين عن فعاليتهم، وتوفير فهم منهجي للسياسات والممارسات والنوايا المعمول بها حتى الآن، ورصد وتخفيف خسائر التعلم من إغلاق المدارس حيث تختلف مدة إغلاق المدارس اختلافًا كبيرًا بين البلدان. بالإضافة إلى تتبع عدد أيام التدريس والتعلم الشخصية المفقودة. وجاء في النتائج أن بعض البلدان تبذل جهودًا لقياس مدى التعلم المفقود أثناء إغلاق المدارس. مع إعادة فتح المدارس، تقدم البلدان أيضًا الدعم لمعالجة الفاقد التعليمي . تشمل النقاط البارزة الرئيسية حول مدى الأيام الضائعة بسبب إغلاق المدارس وكيفية تقييم البلدان لهذه الخسائر والتخفيف من حدتها ما يلي: 1. ضياع فرص التعلم: بشكل عام، أبلغت 108 دولة عن فقدان ما معدله 47 يومًا من التعليم الشخصي بسبب إغلاق المدارس بحلول وقت إجراء المسح، أي ما يعادل ربع السنة الدراسية العادية تقريبًا. أبلغت البلدان التي كان العام الدراسي فيها لا يزال مستمراً في وقت إجراء المسح عن المزيد من أيام التدريس المفقودة (54 يومًا) في المتوسط مقارنة بتلك التي انتهى فيها العام الدراسي في وقت إجراء المسح (40 يومًا). 2 تقييمات التعلم: في حين أن معظم البلدان (86 في المائة) ذكرت أن تعلم الطلاب تتم مراقبته من قبل المعلمين، إلا أن هناك اختلافات كبيرة بين فئات الدخل. ذكرت 3 في المائة فقط من البلدان ذات الدخل المرتفع أن تقدم تعلم الطلاب لا يتتبعه المعلمون، مقارنة بحوالي ربع البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. مع إعادة فتح المدارس، أبلغت معظم البلدان عن التقييم أو التخطيط لتقييم الطلاب من خلال التقييمات المدرسية ولكن ليس بطريقة شاملة للنظام. على المستوى الابتدائي على وجه التحديد، لم تقم الغالبية العظمى من البلدان بإجراء تقييمات على مستوى النظام أو لم تكن تخطط لها، سواء على المستوى الوطني أو دون الوطني، مع

إعادة فتح المدارس. سيؤدي ذلك إلى إعاقة قدرتهم على قياس خسائر التعلم بشكل شامل وضد المسار المتوقع لتعلم الطلاب.

وخلاصة لما سبق، توجد سياقات عدّة شهدت تباينات، اختلف المكان، لكن تشابه الزمان، زمان الجائحتين: كورونا، والصراعات، ففي اليمن صراع دائمٍ، وجاءت جائحة كورونا لتلقي بثقلها على العملية التعليمية، والتعليم أكبر المتضررين، فهو ليس على سلّم الأولويات في حالات، وضحية قلة الموازنات، أو تباين الرؤى والاجتهادات، وفي أحسن الحالات ضحية غياب التشريعات. حقائق مُرَّة، والفاقد التَّعلِيميّ التَّعلُمي - في ظل تراكم الفاقد التعلمي على مدار عامين من عمر الجائحة، وعشر سنوات من عمر الصراع والحرب في اليمن- جعل التعليم والتعلم على قارعة الطريق، إذ تجاوز عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة العربية(16)مليون طفل،(10%)منهم في سن التعليم الابتدائي، و(32%) في سن التعليم الثانوي، في حين ينهي نحو(84%) من التلاميذ التعليم الابتدائي، وأقل من(40%) التعليم الثانوي، في الوقت الذي تبلغ به نسبة الأطفال الملتحقين لسنة في التعليم قبل الابتدائي(47%) فقط في المنطقة العربية وتنخفض هذه النسبة كثيرًا في البلدان الأقل نمواً وتصل في اليمن إلى ما دون(10%)، هذا بالإضافة إلى الفوارق الواضحة بين المناطق الريفية والحضرية، ناهيك عن التمييز ضد ذوي الإعاقة، وباقي الفئات الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء (التقرير العربي للتنمية، 2020: 7).

وفيما يخص اليمن فقد ارتفعت عدد الأطفال خارج المدرسة من (1.6) مليون طفل خارج المدرسة عام 2014م، إلى أكثر من (2) مليون طفل عام 2020م، ونظرًا للآثار الكارثية التي لحقت بالنظام التعليمي في اليمن بسبب جائحتي الصراع والحرب وكوفيد-19، تأتي هذه الدراسة لتشخيص واقع تأثير تلك الجائحتين على النظام التعليمي في اليمن، والتركيز على وجه الخصوص تأثير تلك الجائحتين على ارتفاع معدلات الفاقد التعليمي- التعلمي في التعليم العام باليمن، من خلال تحليل ودراسة التقارير والبيانات المتوفرة لدى فريق الدراسة والمتوفرة في التقارير والدراسات المحلية والعربية والدولية التي تناولت وضع التعليم العام في اليمن خلال العشر السنوات الماضية. بهدف التشخيص والتحليل، مع بلورة رؤية للتدخلات الواجب القيام بها في المدى المنظور للحد من الزيادة في نسبة الفاقد التَّعلِيميّ التَّعلُمي في اليمن.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من خلال ما سبق، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في **((التعرف إلى تأثير جائحتي الصراع والحرب وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن وزيادة الفاقد التعليمي-التعليمي))**. وسوف يتم تحقيق ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

المحور الأول: تأثير الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن وزيادة الفاقد التعليمي: من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما تأثير الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن، من حيث: (الإتاحة؛ الجودة؛ المساواة، الإدارة والاشراف والمتابعة؛ الموارد المالية)؟
2. ما الجهود والإجراءات التي قامت بها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية للحد من تأثيرات الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن؟ وماهي جوانب القصور للحد من تلك التأثيرات؟

المحور الثاني: تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على التعليم العام في اليمن: من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما تأثير جائحة كوفيد- 19 على التعليم العام في اليمن، وزيادة الفاقد التعليمي التعلمي؛ من حيث (الوضع الصحي، الوضع الاقتصادي، الوضع التعليمي، وضع الأسرة، وضع الطالب، وضع المعلم، الفئات الأكثر تضرراً)؟
2. ما الجهود والإجراءات التي قامت بها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية للحد من تأثيرات جائحة كوفيد - 19 على التعليم العام في اليمن، وما هي جوانب القصور للحد من تلك التأثيرات؟

المحور الثالث: الرؤى المستقبلية والتوصيات المقترحة لمواجهة تأثيرات الصراع والحرب وجائحة كوفيد - 19 على التعليم العام في اليمن: وسيتم ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما المقترحات والتوصيات المستقبلية للحد من الهدر التعليمي – التعلمي الناتج عن الصراع والحرب في اليمن؟
2. ما المقترحات والتوصيات المستقبلية للحد من الهدر التعليمي – التعلمي الناتج عن تأثيرات كوفيد 19؟
3. ما المقترحات والتوصيات المستقبلية لتعزيز قدرة النظام التعليمي على الاستجابة للكوارث والحروب وحالة الطوارئ التي قد تواجه التعليم العام في المستقبل؟

أهداف الدراسة:

1. معرفة تأثير الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن، من حيث: (الإتاحة؛ الجودة؛ المساواة، الإدارة والاشراف والمتابعة؛ الموارد المالية).
2. معرفة الجهود والإجراءات التي قامت بها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية للحد من تأثيرات الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن. ومعرفة جوانب القصور للحد من تلك التأثيرات.

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146

3. معرفة تأثير جائحة كوفيد- 19 على التعليم العام في اليمن، وزيادة الفاقد التعليمي التعلمي؛ من حيث (الوضع الصحي، الوضع الاقتصادي، الوضع التعليمي، وضع الأسرة، وضع الطالب، وضع المعلم، الفئات الأكثر تضرراً).

4. معرفة الجهود والإجراءات التي قامت بها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية للحد من تأثيرات جائحة كوفيد -19 على التعليم العام في اليمن، ومعرفة جوانب القصور للحد من تلك التأثيرات.

5. الخروج بمجموعة من الرؤى المستقبلية والتوصيات المقترحة تقدم للحكومات وصناع القرار تساعدهم في الحد من تأثير جائحتي الحرب وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن التأثيرات وتساعد في تقليص معدلات الزيادة في الفاقد التعليمي التعلمي.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** وتتمثل في تأثير جائحتي الحرب؛ وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن ومانتج عن ذلك من ارتفاع نسب الفاقد التعليمي - التعلمي.
- **الحدود البشرية:** تقتصر على مرحلة التعليم العام في الجمهورية اليمنية.
- **الحدود المكانية:** وتقتصر على البعد الجغرافي للجمهورية اليمنية.
- **الحدود الزمانية:** تقتصر فترة تحليل البيانات على فترتين فترات زمنية هي: فترة الحرب (2015 – 2022). وفترة ظهور جائحة كورونا: (نوفمبر 2019 – أغسطس 2022).
- **زمن تنفيذ الدراسة:** من بداية شهر يونيو حتى 20 أغسطس 2022م.

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته، وهو محاولة التعرف إلى التداعيات وآثار الصراع والحرب وجائحة كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن وتأثير ذلك في زيادة الفاقد التعليمي التعلمي لدى الطلبة.
- توجيه انظار القائمة على التعليم والمنظمات المحلية والدولية لحجم الكارثة الذي لحقت بالتعليم العام في اليمن بسبب الصراع والحرب الدائرة في البلاد منذ عام 2015م وحتى الان. وما الذي يجب عليهم القيام به في زيادة الدعم المقدم من تلك المنظمات لدعم التعليم في اليمن، والقيام بدور فاعل في إيجاد الحلول الأنية والمستقبلية للحد من تلك التأثيرات.

- معرفة الوضع الراهن وحجم الفاقد التعليمي الذي لحق بالعملية التعليمية نتيجة الصراع والحرب وجائحة كورونا ودور الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في اليمن من أجل وضع تصورات لتطوير هذا الأداء في المستقبل.
- تساعد القائمين على العملية التعليمية وخاصة الجهات المسؤولة عن التخطيط التعليم العام في اليمن (الوزارة والإدارات التعليمية) عند وضع الخطط والبرامج للحد من الفاقد التعليمي التعلمي حاضراً ومستقبلاً.

مصطلحات الدراسة:

- **الفاقد التعليمي (وبالإنجليزية: Educational Wastage)** هو أحد أهم المشكلات التي تواجه قطاع التعليم في عدد كبير من الدول؛ حيث أنه يُشير إلى مقدار الوقت والجهد والأموال التي يتم إنفاقها على العملية التعليمية بدون التمكن من الوصول إلى النتائج المنشودة، سواء عند تسرب الطلاب من التعليم أو عدم التمكن من مواصلة العملية التعليمية لأي سبب، وهذا بالطبع يؤدي إلى إهدار جزء كبير من الموارد المادية وكذلك الموارد البشرية بدون فائدة، ولا يتم احتساب أي طالب متسرب من التعليم كفاقد إلا عندما تنقضي جميع السنوات التي يكون من المتاح له الدراسة من خلالها، حيث أن الفاقد هو الشخص المنقطع عن التعليم بشكل كامل ورسمي. (الغامدي، 2002، 35).
- **وللفاقد التعليمي جانبان:** الأول يشمل الطلاب، والثاني يـشمل المعلمين، ويشمل الجانب الخاص بالطلاب على تسرب الطلاب من الدراسة ، ورسوبهم المتكرر، وانخفاض مستوى تحصيل الخريجين، وتدني معدلاتهم التراكمية عن المستويات المعيارية ، كما أن للفاقد التعليمي بعدين: البعد الأول: كيفي، والبعد الثـاني: كمي، ويصعب قياس البعد الكيفي بطريقة مباشرة، ولكن يمكن تقديره من خلال النتائج، والمؤشرات التي تتوصل إليها بعض الدراسات والأبحاث في مجال الجودة، واقتصاديات التعليم، أما البعد الكمي فيمكن قياسه من خلال قياس الكفاية الداخلية للمؤسسة التعليمية. (الشهراني، 2007، 15).

الفاقد التعلمي هو مصطلح يعبر عن الخسارة العامة أو المحددة في المعرفة والمهارات التعليمية وما لها من انعكاسات في التقدم الأكاديمي اللاحق لدى الطلبة، ويعود السبب الرئيس في ذلك للانقطاع المؤقت أو الممتد في تعليم وتعلم الطلبة (الرمحي، 2021)، ويمكن أيضا تعريفه، ويعرفه (جبران، 2021، 7)، على النحو الآتي:

- هو النتائج التعلمية التي كان مخططا لها ولم تتحقق رغم ما تم تخصيصه من موارد (الوقت، والجهد البشري، والمال) لتسهيل العملية التعليمية.
- هو الفجوة التي حدثت في التعلم ما تم فقدانه أو خسارته في تعلم الطلبة؛ وبالتالي عدم تحقق النتائج التعلمية التي كان مخططا لها، أي الفجوة بين واقع ما تعلمه

وتملكه الطالب، وبين ما يجب أن يكون متمكنا منه في صفه الحالي، وذلك لأسباب مختلفة مثل عدم حدوث التعليم، أو حدوثه بطريقة غير فعالة، أو التسرب، أو التأخر الدراسي، أو عدم الذهاب إلى المدرسة، أو النسيان؛ مما يعني أنه حدث هدر في الموارد المالية والبشرية.

ومن سمات الفاقد التعلمي أنه يتراكم ويتفاقم بسرعة، ويختلف من متعلم لآخر، ومن مرحلة دراسية لآخري، ولا ينتج فقط عن التوقف عن التعلم، بل ينتج أيضا عن نسيان ما تم تعلمه، وكذلك يحتاج إلى بعض الوقت لكي نكون صورة كاملة عنه، ويكون أكثر وضوحا في طلبة الصفوف الأساسية الأولى، وطلبة الفئات المهمشة. أما المؤشرات على الفاقد التعلمي لدى المتعلم فيمكن واحدة أو أكثر من الآتية (جبران، 2021): (تدني التحصيل، وبخاصة إتقان المعارف والمهارات الأساسية. تدني الدافعية للتعلم والاستمرار فيه. التعثر في التعليم، والتأخير الدراسي. الرسوب في الصف وعدم الانتقال إلى الصف الذي يليه. التسرب من المدرسة وعدم العودة إليها).

ويعرف الفاقد التعليمي التعلمي إجرائيا في هذه الدراسة: بأنه الخسارة الناجمة في عمليات التعليم التي أدت إليها جائحتي الصراع وكورونا في النظام التعليمي اليمني منذ 2015 حتى الآن، وما نتج عنهما من ضعف بين مدخلات التعليم ومخرجاته وخسارة في الإنفاق على التعليم وهدراً في البنى التحتية المادية كالمدارس (دمارها-ونهبها) والبنى البشرية من رسوب وتسرب للتلاميذ والمعلمين (هدر برأس المال البشري). فضلاً عن الفاقد المعرفي الناتج عن تلك الظروف التي حرمت الطلبة من متابعة الدراسة.

- **ويعرف التعليم العام أجرائي بانه:** هو التعليم الذي يضم الصفوف الدراسية من (1-12) وتضم مرحلتي التعليم الأساسي (الصفوف 1 -9)، والتعليم الثانوي (الصفوف 10 – 12) ويلتحق بها الأطفال واليافعين في الفئة العمرية من (6 - 18) سنة. (وزارة الشؤن القانونية، 1993).

- **الصراع/ النزاع المسلح:** لا يُعد النزاع المسلح محددًا بوضوح دوليًا من خلال تعريف خاص به. وفقًا لاتفاقيات جنيف لعام 1949، تنص المادة 2 المشتركة على أن النزاع المسلح ينطبق على «جميع حالات الحرب المعلنة أو أي نزاع مسلح قد ينشأ بين طرفين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة السامية، حتى إذا لم يجرِ الاعتراف بحالة الحرب، تنطبق الاتفاقية أيضًا على جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة» (Geneva Conventions.1949). يعمل القانون الإنساني الدولي على حماية حقوق المدنيين وكرامتهم في أثناء السلم والنزاع المسلح مع وجود التزامات قانونية لأطراف النزاع فيما يتعلق بحقوق الأشخاص غير المشاركين في النزاع (International Committee of the Red

(Cross. 1995; 10-9). وتستمر النزاعات الحالية في الحدوث مع استمرار حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وتدمير الممتلكات بسبب مصالح الدول (United Nations. 2010: 22).

وتنتشر تأثيرات الحرب على نطاق واسع ويمكن أن تكون طويلة الأمد أو قصيرة الأمد. يختبر الجنود الحرب بشكل مختلف عن المدنيين على الرغم من معاناتهم في أوقات الحرب، فضلًا عن المعاناة والفظائع التي يعيشها النساء والأطفال. في العقد الماضي، كان ما يقارب المليونين شخص الذين يقتلون في النزاعات المسلحة من الأطفال. وتُعد الصدمة واسعة النطاق التي تسببها هذه الفظائع ومعاناة السكان المدنيين إرثًا آخر لهذه الصراعات، وما يلي ذلك يخلق ضغوطًا نفسية وعاطفية واسعة النطاق.

تُلحق الحروب الداخلية الحالية بشكل عام خسائر بالمدنيين أكثر من حروب الدولة. ويرجع ذلك إلى الاتجاه المتزايد في جعل المقاتلين استهداف المدنيين هدفًا استراتيجيًا. إن نزاع الدولة هو صراع مسلح يحدث باستخدام القوة المسلحة بين طرفين، أحدهما هو حكومة دولة. وتشمل المشاكل الثلاث التي يطرحها الصراع داخل الدول استعداد أعضاء الأمم المتحدة -لا سيما أقوى عضو- للتدخل؛ والقدرة الهيكلية للأمم المتحدة على الاستجابة، وما إذا كان ينبغي تطبيق المبادئ التقليدية لحفظ السلم على الصراع داخل الدول. تشمل آثار الحرب أيضًا التدمير الشامل للمدن ولها آثار طويلة الأمد على اقتصاد البلد. وللنزاع المسلح عواقب سلبية غير مباشرة مهمة على البنية التحتية وتوفير الصحة العامة والنظام الاجتماعي. وغالبًا ما يجري تجاهل هذه العواقب غير المباشرة وعدم تقديرها.

ويعرف الصراع والحرب إجرائياً في هذه الدراسة بانه: النزاع المسلح: حرب كونية تعرضت لها اليمن منذ عام 2015 وحتى الآن أثرت على جميع مناحي الحياة والقطاعات في اليمن وخاصة القطاع التعليمي من دمار للبنى التحتية. وحرمان عدد كبير من الطلاب من الاستمرار في العملية التعليمية خاصة في المناطق التي كانت يسيطر عليها المسلحين.

- **جائحة كورونا (كوفيد – 19):** يعرف بأنه مرض فيروس كورونا 2019 (بالإنجليزية: Coronavirus disease 2019)، أو كوفيد-19 (COVID-19) باختصار، ويُعرف أيضًا باسم المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019، هو مرضٌ تنفسي إنتاني حيواني المنشأ، يُسببه فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس كوف 2)(انظر: "COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU)". ArcGIS. Johns Hopkins University). هذا الفيروس قريبٌ جدًا من فيروس سارس. اكتُشف الفيروس المستجد لأول مرة في مدينة ووهان الصينية

عام 2019، وانتشر حول العالم منذ ذلك الوقت مسببًا جائحة فيروس كورونا العالمية. (منظمة الصحة العالمية، 2021) انظر الرابط: "WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19"، ومنذ بداية الجائحة ولغاية اليوم، تم الإبلاغ عن أكثر من 134،719،328 مليون إصابة بفيروس كورونا في كافة دول العالم، مما أدى إلى أكثر من 2،915،972 مليون حالة وفاة. (منظمة الصحة العالمية، 2021) انظر الرابط: "WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19". منظمة الصحة العالمية (WHO) (Press release). 202. وتُقدر نسبة عدد الوفيات إلى عدد الإصابات المشخصة بنحو 3.4% لكنها تختلف تبعًا للعمر ووجود أمراض أخرى. (انظر: *"Wuhan Coronavirus Death Rate". www.worldometers.info. اطلع عليه بتاريخ 02 فبراير 2020* .

وتعرف جائحة كورونا(كوفيد – 19) إجرائياً في هذه الدراسة بانها: هي الجائحة الذي تسببت في إغلاق المدارس وتوقف العملية التعليمية في اليمن، وما نتج عن ذلك من ارتفاع في نسبة التسرب وزيادة الفاقد التعليمي التعلمي في التعليم العام في اليمن.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة على المقاربة المزدوجة الكمية والنوعية. وفي ذلك فقد اعتمدت أساساً على استخدام المنهج الوصفي بشقيه المسحي والتحليلي. وللحصول على المادة العلمية للإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم اتخاذ الاجراءات التالية:

- إجراء المخاطبات الرسمية لتسهيل مهام فريق البحث في اليمن.
- مسح الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الموثقة محلياً ودولياً المطبوعة والمنشورة ورقياً وإلكترونياً للجهات ذات العلاقة، بالاعتماد على المنهج المسحي.
- تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من الأدبيات والمصادر والتقارير واستجابات العينة وعرضها ومناقشتها وتفسيرها، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كونه مناسباً لوصف الظاهرة وصفا كميّا وكيفيا.
- تحليل نتائج الدراسة والإجابة على جميع تساؤلاتها وتقديم جملة من الرؤى والتصورات والمقترحات ذات العلاقة في ضوء تجارب العديد من الدول.
- إعلان وإشهار نتائج الدراسة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الافتراضي الأول بعنوان (الفَاقِدُ التَّعلِيميّ التَّعلُمي بين جَائِحتَيّ الصراع وكُورُونا (الواقِعُ

والتَّحدِياتُ والحُلولُ) والذي سيقام يوم (20) ديسمبر 2021م (وطباعتها وترجمتها في مجلد المؤتمر ونشره عربياً ودولياً.

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالمحور الأول: أثر الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن

إجابة السؤال الأول من المحور الأول: مأ تأثير الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن، من حيث: (الإتاحة؛ الجودة؛ المساواة، الإدارة والاشراف والمتابعة؛ الموارد المالية)؟

أشار تقرير اليونيسف، الصادر في يوليو 2021 بعنوان عندما يتعرقل التعليم إلى تأثير الصراع والحرب على تعليم الأطفال في اليمن حيث أوضح أن الصراع والحرب في اليمن لا يزال في تصاعدٍ مستمر، ويسبب في نزوح أكثر من 4 ملايين شخص يتواجدون في أكثر من 1,500 مخيم عشوائي وهم بحاجة إلى دعم عاجل للبقاء على قيد الحياة. ولا يزال الوضع الأمني مريعا ولا يمكن التنبؤ به، مع وجود قيود شديدة على ايصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك تقديم خدمات التعليم الأساسي، كما تزداد حدة الفقر في هذه البلد، حيث تشير أحدث البيانات أن حوالي نصف سكان اليمن كانوا في العام **2014**يعيشون تحت خط الفقر. أما في الوقت الراهن فتشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر على الصعيد الوطني ارتفعت إلى حوالي 80 في المائة. ومن بين كل **10**أطفال يعيش أكثر من *8* أطفال لدى أسر ليس لديها دخل كافٍ لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد تفاقم هذا الوضع الصعب أصلاً بسبب وباء فيروس كورونا مما أدى إلى توسيع دائرة الفقر لتشمل المزيد والمزيد من الناس. بالإضافة إلى ذلك، ستكون الآثار الجانبية للوباء على الأطفال كبيرة والتي من المرجح أن تتطلب تنفيذ استجابة على المدى الطويل. وقد أثر هذا الوضع سلباً على مختلف متاحي الحياة الاقتصادية والصحية والتعليمية. وسوف نستعرض في التالي بعض تأثيرات الحرب والصراع على التعليم العام (الأساسي والثانوي). وفيما يلي سوف نتحدث بالتفصيل عن تأثيرات الحرب على كل محور من المحاور المتعلقة بالتعليم وهي: (الإتاحة؛ الجودة؛ المساواة، الإدارة والاشراف والمتابعة؛ الموارد المالية).

أولاً: أثر الحرب على إتاحة التعليم:

2. عندما تتوقف العملية التعليمية في المدارس، يكون الأطفال أكثر عرضة لمخاطر عمالة الأطفال أو الالتحاق بالجماعات المسلحة. وخلال الفترة ما بين مارس 2نن015 وفبراير 2021 تم تجنيد أكثر من 3,600طفل في اليمن ضمن القوات والجماعات المسلحة. وفي العام 2013، انخرط 17 في المائة من أطفال اليمن ممن تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاماً 1,3 -مليون في المجموع – في عمالة الأطفال. ومن المحتمل أن يكون هناك المزيد من الأطفال العاملين في الوقت

الراهن بسبب الانهيار الاقتصادي الذي تشهده اليمن ولم يسلم أطفال اليمن من القتل حيث قتل 3,336 طفل خلال الفترة ما بين 26 مارس 2015 إلى 28 فبراير 2021 (اليونيسف، يوليو 2021، عندما يتعرقل التعليم: تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن).

3. تأثرت الكثير من المدارس بسبب الحرب ويشير تقرير اليونيسف إلى أن (**2507**) مدرسة إما تم تدميرها بشكل كامل أو جزئي أو تم استخدامها من قبل النازحين أو المسلحين (اليونيسف، 2021). وأثر خروج هذا العدد من المدارس على حصول أكثر من (1486449) طالب وطالبة على التعليم، ويتطلب عودتها إلى الخدمة التعليمية أعمال بناء وترميم وصيانة وتأثيث حتى تكون قادرة على تقديم الخدمة التعليمية كما امتدت الأضرار إلى طلاب هذه المدارس فمنهم من لم يستطع مواصلة التعليم ومنهم من نزح إلى مناطق أمنة حتى يلتحق بالتعليم، أو تسرب.

4. بالإضافة إلى خروج عدد كبير من المدارس عن الخدمة نتيجة تدميرها كلياً أو جزئياً أو استخدمها من قبل الجماعات المسلحة أو كسكن للنازحين، فإن الحرب أدت إلى توقف عملية التوسع في بناء وصيانة المدارس الأمر الذي أثر سلباً على إمكانية توفير الخدمة التعليمية وفقاً لما كان قائماً قبل الحرب. المدارس تدمير المدارس، فقد أدت الحرب إلى عدم استكمال بناء وتجهيز المدارس والفصول الدراسية التي كان مخطط بناءها واستثمارها لمواجهة زيادة مستوى الالتحاق للبنين والبنات في مختلف محافظات الجمهورية.

5. أدت الحرب إلى تدهور الوضع الاقتصادي في البلد وارتفاع الأسعار الأمر الذي زاد من أعباء الأسرة وأثر سلباً على دفعها لأبنائها للتعليم وجعل لتوفير الغذاء الأولوية على التعليم.

6. ارتفاع معدلات الرسوب والرسوب حيث أدت الحرب إلى نشؤ مصاعب اقتصادية كبيرة جداً للبلاد ومعاناة للكثير من الأسر حيث فقد الكثيرون أعمالهم ومصادر أرزاقهم، وأصبح توفير الغذاء والدواء هو الهم الأكبر لمعظم الأسر وأدى ذلك إلى أن تعليم الأبناء لم يعد من أولويات كثير منهم بل ودعت الحاجة إلى الدفع بالأبناء والبنات إلى العمل حتى يساعدوا أسرهم في توفير لقمة العيش الضرورية وقد عجزت كثير من الأسر من توفير المتطلبات الدراسية لأبنائهم وبناتهم من دفاتر وأقلام وحقائب وزي مدرسي والذي بدوره انعكس في ارتفاع عدد الطلاب والطالبات الذين تسربوا من المدارس كما أن الالتحاق في الصفوف الأولى شهد تراجعاً كبيراً.

7. على الرغم من ان تقرير مؤشرات التنافسية للأعوام ما بين 2011-2012 و2016-2017 لم يظهر تراجع في رتبة الجمهورية اليمنية بالنسبة لمعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي، الا أن هناك مؤشرات تدل على أن الازمة التي بدأت في عام 2011 وتحولها إلى حرب شاملة عام 2015 أثر سلبي على

الإنجازات التي تم تحقيقها في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الاساسي والثانوي ويبرز ذلك خلال التالي:

- لا يستطيع 2 مليون طفل الوصول إلى التعليم عام 2021م، ويعتبر هذا الرقم أكثر من ضعف عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في العام 2015 حيث بلغ عددهم حينها 890,000 طفل وطفلة.
- هناك ما يزيد عن 8.1 مليون بحاجة إلى دعم طارئ للحصول على التعليم، كما أن هناك 11.3 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية (اليونيسف، يوليو 2021، عندما يتعرقل التعليم: تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن).
- يتعرض الأطفال الواقعين في المناطق الأكثر تعرضاً للصراع والأطفال النازحين لمخاطر أكبر تحول دون التحاقهم بالمدارس أو مواصلتهم للدراسة.
- هناك أيضاً قلق متزايد من أن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو الذين تسربوا من مدارسهم في الآونة الأخيرة قد لا يعودون للدراسة اطلاقاً إذا لم يتم دعمهم بشكل صحيح.

ثانياً: أثر الحرب على جودة التعليم:

أدت الحرب إلى حدوث تداعيات سلبية غير مباشرة على التعلم وجودة التعليم حتى عندما يكون التعليم المدرسي متاحاً. لقد تعرضت المدارس للأضرار وسيطرت عليها جماعات مسلحة أو استخدمها النازحون للحصول على مأوى. وتعرض المعلمون والطلاب للقتل والإصابات والصدمات النفسية. وبات من الصعب للغاية ضمان جودة التدريس والتعليم في هذه الأجواء، ومن أهم التأثيرات السلبية للحرب على التعليم العام ما يلي:

1. التوقف عن التعليم وعدم استكمال دراسة المناهج الدراسية خاصة في الفصل الثاني من العام 2015-2016.
2. ما يقدر بنحو 171,600 معلم ومعلمة – أو ثلثي العاملين في مجال التدريس- لم يتسلموا رواتبهم بشكل منتظم لمدة أربع سنوات، وبالتالي التوقف عن التدريس لإيجاد سُبل أخرى لإعالة أسرهم، الأمر الذي يعرض ما يقرب من 4 ملايين طفل إضافي لخطر فقدانهم فرص الحصول على التعليم اليمن (اليونيسف، يوليو 2021، عندما يتعرقل التعليم: تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن). إن أزمة المرتبات من أخطر التهديدات التي تقوض العملية التعليمية في اليمن، ومن آثارها :عدم انتظام دوام المعلمين، وحتى من لديهم الاستعداد للتدريس يواجهون صعوبة في دفع تكلفة النقل إلى المدرسة، وبعض المدارس لا تعمل إطلاقاً بسبب

غياب المعلمين .إضافة إلى عدم اكتمال تدريس المنهج الدراسي مما أثر على مخرجات التعليم.

3. عدم تمكن الوزارة من طباعة وتوزيع الكتاب المدرسي وهو الوسيلة الأهم في العملية التعليمية وذلك بسبب شحة الموارد المعتمدة للتعليم من الميزانية العامة، والحصار البري والجوي والبحري والذي بدوره خلق مصاعب جمة في استيراد أوراق الطباعة والأحبار وغيرها من المواد الكيماوية الخاصة بعمليات الطباعة (وزارة التربية والتعليم، 2019، خطة التعليم الانتقالية).

4. تدمير البيئة المدرسية اللازمة لعملية التعليم والتعلم من خلال تدمير التجهيزات المدرسية المتمثلة في الأثاث من كراسي وطاولات جلوس للطلبة حيث تم تدمير ما يزيد عن 61,380 معقد مدرسي، وأكثر من 300 معمل علوم، إضافة إلى التجهيزات الأخرى من معامل حاسوب، وتجهيزات الأنشطة المدرسية ووسائل التعليم والتعلم (وزارة التربية والتعليم، محور جودة التعليم: ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية).

5. تدهور حالة الطلبة نفسياً واجتماعياً فقد أدى استمرار القصف وتهديم المدارس والمنازل والمؤسسات العامة والخاصة نتج عنه مشاهد مرعبة ومحزنة للمجتمع بأكمله وعلى وجه الخصوص الوضع النفسي والاجتماعي صغار السن من الطلاب والطالبات مما سبب لهم الكثير من التوتر النفسي والعيش في حالة من الرعب النفسي والاجتماعي، ويعتبر كل ما سبق معيقاً لاستمرارهم في البيئة الدراسية والتعلم لما ترسب في أذهانهم ونفسياتهم من قلق وخوف وفزع، الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرات الطلبة على مواصلة الدراسة والاستيعاب والفهم.

6. اكتظاظ وازدحام الفصول الدراسية فنتيجة للحرب اضطرت أعداد كبيرة من السكان في المناطق المستهدفة للنزوح إلى مناطق مستضيفة، وبطبيعة الحال فإن الطلاب والطالبات كانوا من ضمن هؤلاء النازحين فقد تركوا مناطق سكنهم ومدارسهم إلى أماكن أخرى، الأمر الذي مثل ضغطاً كبيراً على المدارس في المناطق المستضيفة للنازحين، حيث تجاوز متوسط الطلبة في الفصل الواحد 80 – 100 طالب، وهذا الأمر مثل صعوبة للمعلمين في التعامل مع هذه الاعداد الكبيرة. إضافة إلى ذلك فإن النزوح أدى إلى استخدام المدارس كأماكن لإيواء النازحين الأمر الذي جعلها تتعرض للكثير من التدمير وتعذر استمرار العملية التعليمية (وزارة التربية والتعليم، محور جودة التعليم: ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية).

7. أدت الحرب الى انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة في اليوم مما قلل من قدرة الطلبة على مراجعة دروسهم وإعداد الواجبات المنزلية، كما أسهم انقطاع التيار الكهربائي في عدم قدرة المدارس على استخدام البرامج والوسائل التعليمية التي يتم عرضها من خلال التلفزيون.

8. نتيجة لتدمير الحرب للكثير من المؤسسات الخدمة مثل الكهرباء والإنترنت والاتصالات أصبح التعليم في المدرسة والمنزل يعاني من محدودية مصادر المعرفة والتدريب على المهارات المناسبة لسوق العمل وذلك نتيجة للتالي:

- تعتبر إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المدارس والمنازل شبه معدومة حيث أن اليمن تعتبر من أخر الدول بالنسبة لتوافر إمكانية الوصول للأنترنت.
- محدودية استخدام تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة في التعليم.
- تدني مستوى التدريب للمعلمين والطلبة على استخدام الانترنت وتقنية المعلومات والاتصال باعتبارها جزءً مهماً في العملية التعليمية.

9. أدت الحرب إلى تقليص عدد ومستوى تنفيذ زيارات الإشراف التربوي لمتابعة سير العملية التعليمية في المدارس وتقديم الدعم للمعلمين الأمر الذي حد من استمرار متابعة الوزارة لنوعية التعليم المقدم في المدارس. من الملاحظ محدودية الزيارات المدرسية التفتيشية السنوية المنفذة وهي حاليا محصورة في نطاق المحافظات والمديريات وفي إطار النطاق الجغرافي للعاملين وبالذات في ظل غياب الموارد المالية للانتقال (وزارة التربية والتعليم، محور جودة التعليم: ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية)، وغالبا ما تستهدف الزيارات المدرسية المنفذة ما يلي:

- متابعة الانضباط الوظيفي للإدارة المدرسية والقوى العاملة بالمدارس والرفع بحالات الغياب والانقطاع الوظيفي ومتابعة اجراءات تنفيذ اقساط الخصم على الغياب.
- فحص السجلات المدرسية الادارية والمالية وتزويد الادارة المدرسية بالتغذية الراجعة حول النتائج.
- التحقيق والتقصي في المشكلات المدرسية المحالة اليها.
- اعداد ورفع التقارير الدورية الختامية حول أدائها.
- المشاركة في الاشراف على تنفيذ الاختبارات المدرسية والعامة.

10. أدى الصراع والحرب إلى تراجع مستوى المعيشة وتدنى الخدمات الصحية وبالتلى الى تفشي الأمراض والأوبئة، بما في ذلك حمى الضنك والكوليرا. وحتى آب / أغسطس 2017، كان هناك 591،100 حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا، كان 48 في المائة منها من الأطفال دون سن 15 سنة. يعمل النظام الصحي بأقل من نصف طاقته، حيث أن 6- 10 مرافق غير قادرة على تقديم خدمات صحة وغذائية للأطفال، "توفر الخدمات والمرافق الصحية العاملة في 16 محافظة". كما تأثرت إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشدة بأضرار

مادية بسبب الحرب. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2015 أن نحو 43 في المائة من المياه والصرف الصحي التي تم تقييمها في مدن صنعاء وعدن وتعز قد تضررت، بما في ذلك أبراج المياه ومحطات ضخ المياه ومحطات المعالجة وصهاريج المياه ومعدات مختبر المياه وخزانات الوقود.

11. أسهمت الحرب في توقف إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى تطوير التعليم، واقتصار الخطط على مواجهة أثار الحرب على التعليم، الأمر الذي أدى إلى غياب الاستراتيجيات والسياسات الهادفة لتطوير التعليم ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وذلك يبرز من خلال:

- توقف تطوير المناهج الدراسية لتستوعب المهارات اللامعرفية المطلوبة للقرن الحادي والعشرين والقائمة على مفاهيم التنمية المستدامة، حقوق الانسان، المساواة، العدل والسلام ونشر القيم الدينية والوطنية وممارسة المواطنة العالمية.
- كما تراجعت أنشطة التدريب والتطوير للمعلمين بما يسهم في تعزيز وتحسين أداء المعلمين وطرائق التدريس لتعمل إكساب الطلبة مهارات القرن الحادي والعشرين المتمثلة في: التعليم مدى الحياة، حل المشكلات بطرق سلمية، إعلاء ثقافة السلام ونبذ العنف، المساواة بين الجنسين واحترام التنوع الثقافي.

12. على الرغم من أن اليمن عملت على تجويد التعليم وتحسين جودة النظام التعليمي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من خلال إتباع المنهج الاستراتيجي والخطط لتطوير التعليم ودعم بنية السياسات المرجعية للتعليم ووضع العديد من الأنظمة والمعايير لتعزيز كفاءة وجودة إدارة العملية التعليمية ورفع معدلات الالتحاق خاصة بين الفتيات ولكن بدء الأزمة في عام 2011 وتصاعد الصراع وشن الحرب في عام 2015 نتج عنه:

- عدم استمرار الجهود وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي تم إعدادها.
- توقف نهج التخطيط الاستراتيجي الذي كان متبعاً حيث لم يتم إعداد استراتيجيات وخطط لتطوير التعليم ورفع معدلات الالتحاق وتجويد التعليم بعد عام 2015.

ثالثاً: أثر الحرب على تحقيق مبدأ المساواة والانصاف في توفير التعليم:

ووفقاً للاتفاقيات الدولية التي صادقة عليها الجمهورية اليمنية، ووفقاً لدستور الجمهورية اليمنية وقانون التربية والتعليم في اليمن فإن الجمهورية اليمنية تنظر إلى أن التربية الجامعة (الشاملة) هي حق لكل طفل في التعليم وضمان حقوق التحاقه بالمؤسسات التعليمية العامة بغض النظر عن الفروق الفردية على أن تلبي

هذه المؤسسات احتياجاته وتستجيب لها، وتكفل للجميع تعليماً رفيع المستوى في ظل مناهج تعليمية ملائمة، وأساليب تربوية متطورة، وإيجاد المدرسة الرحبة التي لا تستثني أحداً من الأطفال (عاديين، معاقين، متفوقين، محرومين) وتقدم لهم برامج تتناسب مع قدراتهم وتؤهلهم للمستقبل، كمواطنين قادرين على المساهمة بشكل فعال في خدمة أنفسهم ومجتمعهم. **لكن الحرب الدائرة في اليمن منذ عام 2015م؛ أدت إلى الإخلال بتوفير التعليم للجميع من خلال:**

1. حيث سببت الحرب تقليل الفرص المتاحة للعديد من الأطفال واليافعين الأكثر ضعفاً لمواصلة التعليم يؤثر هذا بشكل خاص على الأطفال في المناطق الريفية والمجتمعات النازحة والمناطق التي يصعب الوصول إليها في اليمن. وقد يمتد خطر الحرمان من التعليم إلى ما بعد الجيل الحالي مهدداً بالقضاء على التقدم المحرز على مر العقود لا سيما في جانب تعليم الفتيات.

2. كان النازحين أكثر تأثراً بنتائج الحرب، حيث يسعى أكثر من 523,000 طفل نازح في سن الدراسة جاهدين من أجل الحصول على التعليم بسبب ضيق مساحة الفصول الدراسية الحالية.

3. الفتيات تأثرن أكثر لعدم شعور الأسر بالأمان والخوف على بناتهن في المدارس أو أن الطريق إلى المدرسة محفوف بالمخاطر وتستغرق وقتاً طويلا ذهاباً وإياباً إلى المدرسة، أو لأن بعض المدراس توجد بالقرب من منطقة نزاع وغالباً ما يتم إخلاءها عند اندلاع القتال. كانت الفتيات في الصفوف الثانوية أكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة لعدة أسباب، وفي أغلب الأحيان، لم تشعر هؤلاء الطالبات بالأمان في المدارس أو لم يشعرن بالراحة في الذهاب إلى المدارس التي تخلو من المعلمات أو المراحيض ودورات المياه المستقلة لتدبر شؤونهن. فقد انخفضت مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الثانوية بين الأعوام 2010، 2015، فبعد أن كان مؤشر التكافؤ لمعدل القبول في الصف الأول الثانوي لصالح الإناث في عام 2010 بواقع (1.1) أصبح لصالح الذكور في عام 2015 بواقع (0.99)، كما أنخفض مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدلات البقاء حتى الصف الثالث الثانوي لنفس الفترة من (0.68) إلى (0.66) من مجموع الطلبة الملتحقين في الصف الأول الثانوي، وأنخفض مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدل استكمال الصف الثالث الثانوي من (1.09) عام 2010 إلى (1.03) عام 2015، على الرغم من أن معدل استكمال الصف الثالث الثانوي ظل لصالح الإناث، حيث وأن معدل الاستكمال أكبر من 1 (وزارة التربية والتعليم، 2019، خطة التعليم الانتقالية). كما أثر انقطاع العديد من المعلمين والموظفين التربويين عن العمل نتيجة عدم دفع رواتبهم الشهرية سلباً على فرص حصول الفتيات على التعليم في 13 محافظة.

4. تأثر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حيث أصبحت إمكانية تأمين وصولهم إلى المدارس أو في المدارس أقل من ذي قبل، كما أن اسرهم أصبحت منشغلة عنهم وبمتابعة تعليمهم بالبحث عن أساسيات الحياة من طعام مسكن وملبس.

5. تأثر الأطفال من الأسر التي تعاني من التهميش أو الفقر نتيجة أن الحرب أدت إلى أن هذه الأسر أصبحت تواجه صعوبات في توفير الغذاء الأمر الذي جعل الكثير منهم يتسربون من المدارس والعمل لمساعدة أسرهم على توفير متطلبات الحياة الضرورية من طعام وملابس ونحوها.

وبالتالي فإنه على الرغم من أن اليمن استطاعت تقليص فجوة الالتحاق في التعليم الابتدائي الا ان تبعات شن الحرب على اليمن أدت إلى: تقليص فرص التحاق الفتيات بالمدارس مقارنة بالذكور. ارتفاع معدلات التسرب خاصة بين الإناث والأطفال والفقراء والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. تراجع اهتمام الأسر بالتعليم لصالح توفير أساسيات الحياة الأخرى من طعام ومأوى وكساء، الأمر الذي أسهم في سحب الكثير من الأسر لأولادها وبناتها من المدارس للعمل وكسب دخل يساعد الأسرة على الحياة أو مساعدة الأسرة في الأعمال الزراعية وأعمال الراعي وجلب الماء.

رابعاً: أثر الحرب على إدارة العملية التعليمية:

1. لم يتم الحفاظ على تجنيب التعليم الصراعات القائمة فقد تم في عام 2016/2015 تبني نظام للاختبار جديد في المناطق الجنوبية والشرقية في المحافظات التالية (عدن، أبين، لحج، شبوة، حضرموت والمهرة والضالع وسقطرى) حيث تم تنفيذ الاختبار وفقاً للقرارات والتعاميم الصادرة التالية: قرار وزاري رقم (1) بتاريخ 17 -3 - 2016 م / بشأن تعديل اللائحة العامة للاختبارات والذي بموجبه تم تعديل نظام توزيع درجات اختبارات الشهادات الاساسية والثانوية الذي كان قائماً على أساس اعتماد 80% من الدرجة الكلية لكل مادة وفقاً لنتائج الطالب في الاختبارات النهائية و20% من الدرجة الكلية لكل مادة تحسب كأعمال سنة. وتم تعديل نظام معدل الدرجات هذا ليصبح في المحافظات الجنوبية والشرقية وفقا للجدول رقم (1):

جدول (1)

النظام المعدل للدرجات للشهادة الأساسية والثانوية

النظـــــــــــام المعـــــــــدل للدرجـــــــات				
1) على مستوى الشهادة الاساسية تحتسب الدرجات النهائية بحسب النسب التالية				
الصف السابع	الصف الثامن	الصف التاسع	الاختبار النهائي	المجموع
(20%) من النتيجة النهائية للمادة الدراسية	(20%) من النتيجة النهائية للمادة الدراسية	(10%) اختبار داخلي تقيمه المدرسة	(50%) اختبار وزاري	(100%) معدل تراكمي
2) على مستوى الشهادة الثانوية:				
الصف الاول الثانوي	الصف الثاني الثانوي	الصف الثالث الثانوي	الاختبار النهائي	المجموع
(20%) من النتيجة النهائية للمادة الدراسية	(20%) من النتيجة النهائية للمادة الدراسية	(10%) اختبار داخلي تقيمه المدرسة	(50%) اختبار وزاري	(100%) معدل تراكمي

وهذا الأمر أدى إلى إخضاع التلاميذ المتقدمين لاختبارات الشهادة الاساسية (تاسع) والثانوية العامة في الجمهورية اليمنية لنظامين تقويميين من حيث أسس وضوابط التقويم وآلياته واجراءات تنفيذه واصدار نتائجه وشهاداته.

2. إضعاف دور وجودة الإدارة المدرسية وقدرتها على التخطيط والمتابعة والتنفيذ الأمر الذي قلص من دور المدارس في تحقيق التوسع في التعليم وتجويده والاستجابة للحالات الطارئة وتوفير التعليم في إطار ظروف الأزمة والصراع.

3. كان المعلمين من أكثر الفئات التي تضررت من الأزمة وذلك من خلال: توقف صرف رواتب معظم المعلمين منذ نهاية عام 2016م وحتى الآن. تأخر وعدم استمرارية صرف رواتب بقية المعلمين. توقف برامج التدريب والتطوير المستمر للمعلمين والتي كانت تتم بكثافة قبل الأزمة. تناقص أعداد المعلمين نتيجة لنزوح وهجرة عدد منهم داخل اليمن أو إلى دول أخرى.

خامساً: أثر الصراع والحرب على الموارد المالية المخصصة للتعليم العام:

1. تدني الموارد المخصصة للتعليم من الميزانية العامة للدولة، فقبل الحرب كانت الموازنة العامة تعطي أولوية للإنفاق على التعليم باعتباره أساساً لرفع الإنتاجية والدخل وزيادة فرص تحقيق الرفاه للسكان .لقد شكل الإنفاق على قطاع التعليم في حدود 15%من إجمالي النفقات العامة. ولكن نتيجة للحرب التي بدأت في مارس 2015، تقلص إعطاء التعليم الأولوية في الميزانية وتوقفت ميزانية التعليم في

الجوانب المتعلقة بالميزانية الاستثمارية الموجهة لبناء وترميم المدارس في البداية، بل وصل الحال للميزانية الجارية للتعليم. فمنذ شهر سبتمبر2016 ، أدت أزمة السيولة في المالية العامة إلى توقف ليس فقط النفقات الاستثمارية ولكن أيضاً نفقات تشغيل المرافق التعليمية ومرتبات معظم العاملين فيها رغم ضآلة المرتب أصلاً .وبصورة أكثر تحديدا أن 173,419 معلم في 13 محافظة، يمثلون % 72 من إجمالي المعلمين في البلاد لم يستلموا مرتباتهم منذ أكتوبر2016 ، وهذا يؤثر على % 79 من إجمالي الطلاب اليمنيين.

2. تدني كبير في حجم الدعم المقدم من شركاء التعليم للتعليم الأساسي والثانوي، حيث أدت الحرب إلى انسحاب الكثير من الشركاء الداعمين ومنهم البنك الدولي، المملكة المتحدة، هولندا، والوكالة اليابانية للدعم الدولي (جايكا) والدعم المقدم من وزارة الخارجية اليابانية.

3. تحول جزء كبير من دعم شركاء التنمية إلى تقديم المساعدات الإنسانية بسبب حالة الطوارئ والحرب الدائرة في اليمن، والحاجة إلى العمل على إنقاذ الأرواح والحماية أكثر من الحاجة إلى دعم الجوانب التنموية.

4. أدى تدمير المدارس وتخريبها إلى الحاجة إلى توجيه مزيداً من الموارد المخصصة لتطوير العملية التعليمية إلى ترميم وإصلاح المباني المدرسية، التي تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، أو لشراء وتوفير بدائل للأثاث والتجهيزات التي تم تدميرها أو سرقتها من المدارس.

إجابة السؤال الثاني من المحور الأول: ما واقع استجابة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية للحد من تأثيرات الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن، وماهي جوانب القصور في الاستجابة؟

للإجابة على هذا التساؤل ومن خلال الاطلاع على العديد من التقارير والوثائق الصادرة عن وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية، فقد كانت نتائج الإجابة على النحو التالي:

أولاً: الجهود الحكومية للتعامل مع تأثير الصراع والحرب على التعليم:

لمواجهة أثار الحرب والتحديات والمصاعب التي أفرزتها، عملت وزارة التربية على التخفيف من آثار تلك المشكلات وتحجيم أضرارها من خلال القيام بالعديد من الجهود التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1. حصر المدارس التي تضررت من الحرب، فقد عملت الوزارة على تكوين فرق عمل متخصصة لمتابعة وحصر المدارس المتضررة أولاً بأول في جميع المحافظات، كما شكلت فرق هندسية متخصصة من مكاتب التربية بالمحافظات وديوان عام الوزارة اهتمت بتقييم المدارس المتضررة وتحديد

أحجام الأضرار ونوعيتها وتكلفة إعادة التأهيل والترميم وكذا إعداد رسومات فنية وجداول الكميات وتكلفة تقديرية لبناء بديل عن تلك المدارس التي دمرت كلياً أو أجزاء منها.

2. توفير أكثر من 1000 من الفصول البديلة لاستيعاب الطلاب والطالبات الذين فقدوا فصولهم الدراسية بسبب التدمير الكلي أو الجزئي وكذا زملائهم الذين نزحوا من المناطق المستهدفة أو الذين استخدمت مدارسهم لإيواء النازحين.

3. إصدار التعليميات الصارمة إلى جميع المحافظات لاستيعاب الطلاب والطالبات النازحين من المناطق المستهدفة وتسهيل التحاقهم بالمدارس وكذا الطلاب والطالبات الذين استخدمت مدارسهم لإيواء النازحين والطلاب الذين فقدوا مدارسهم.

4. العمل على تغطية العجز من الكتب المدرسية باستخدام كل الكتب المتوفرة في المخازن في المحافظات والمديريات والمدارس، وكذا إعادة توزيع الكتب المستعادة من الطلاب والمستخدمة في الأعوام السابقة، كما دعت الوزارة أولياء الأمور إلى إعادة الكتب الموجودة في المنازل وتسليمها للمدارس ولقد كان تجاوب المجتمع بكامله رائعاً ومشجعاً وساعدت بعض الجمعيات على جمع الكتب المستخدمة من البيوت وإعادة فرزها وترتيبها مع الكتب المستعادة والموجودة بالمدارس.

ثانياً: جهود المنظمات الدولية والمحلية للحد من تأثيرات الحرب على التعليم العام في اليمن:

أسهمت المنظمات الدولية والمحلية والمجتمعات المحلية في دعم جهود الحكومة للتخفيف من الأثار السلبية للصراع والحرب على التعليم العام في اليمن؛ وذلك من خلال:

1. **قامت المنظمات المانحة الدعم المالي اللازم لاستمرار العملية التعليمية في الجوانب التالية:** صرف حوافز نقدية لعدد 117,554 من المعلمين والموظفين العاملين في المدارس، لمساعدتهم في تغطية تكاليف المواصلات إلى المدرسة والاستمرار في التدريس والعمل. تقديم الدعم المالي والتقني لإجراء الاختبارات الوزارية للصف التاسع من المرحلة الأساسية والثاني عشر من المرحلة الثانوية من خلال توزيع اللوازم التعليمية ومعدات الحماية الشخصية في 4,250 مركز اختبار، حيث ساعد ذلك 27,650 طالباً في تلك المرحلتين على استكمال اختباراتهم الوزارية. طباعة نسبة من الاحتياجات للكتب الدراسية في العام الدراسي 2016/2015. نفقات التنقل للإشراف التربوي في بعض المحافظات. توفير مواد تعلم فردية للطلبة في مناطق النزاع بما يسهم في التخفيف من الأعباء الاقتصادية على الأسر الناتجة عن إلحاق أطفالهم بالتعليم.

2. **العمل على تقديم الدعم الفني والمالي لتنفيذ التالي:** لإعداد خطط الاستجابة لتوفير التعليم في أثناء الحرب والصراع والمتمثل في إعداد خطة التعليم الانتقالية للأعوام 2021 – 2023. إعداد ودعم برامج التدريب للمعلمين في كيفية التعامل مع الطلبة في أثناء الصراع والحرب. بناء وتنفيذ أدلة التدريب الهادف إلى التخفيف من الآثار النفسية والاجتماعية للطلبة والمعلمين.

3. **دعم برامج التطوير المدرسي القائم على بناء قدرات الإدارة المدرسية والمجتمع المحلي** في جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم الذاتي لخطط المدرسة في عدد من المحافظات. تقديم برامج التعليم البديلة (المرنة) لتوفير التعليم للأطفال واليافعين غير الملتحقين بالمدرسة، أو أولئك الذين تسربوا من المدرسة. دعم برامج التدريب للإدارة التعليمية على مختلف المستويات في كيفية التخطيط والاستجابة لتوفير التعليم في أثناء الصراع والحرب.

4. **تقديم الدعم المالي لإعادة ترميم وصيانة المباني المدرسية المدمرة جزئياً نتيجة الحرب القائمة.**

5. **توفير الأثاث والتجهيزات ومواد التعليم والتعلم اللازمة لتجويد العملية التعليمية.**

ثالثاً: جوانب القصور في الاستجابة والتخفيف من تأثير الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن:

هناك جوانب قصور كثيرة أسهمت في عدم القدرة على الاستجابة السريعة للحد من تأثير الصراع والحرب على التعليم منها:

1. عدم توفر الخطط لإدارة مخاطر الأزمات كما لا تتوافر خطط استراتيجية وتنفيذية تنظم إدارة الازمات في التعليم تحدد الاشخاص والمسؤولين عن مواجهة الأزمة وتحدد مهامه وتعمل على التنسيق بين مختلف الجهود.

2. تدني المخصصات المالية للتعليم إلى أدنى مستوى، ويمكن القول أن مخصصات التعليم توقفت في أثناء فترة الصراع والحرب إلى المستوى الذي توقف معه صرف رواتب 70% من إجمالي المعلمين والكوادر الإدارية.

3. تركيز أطراف الصراع على استثمار كل شيء في الصراع وعدم إيلاء السلطات أو أطراف النزاع في اليمن على توفير أبسط متطلبات الحياة للمعلمين كي يقوموا بواجباتهم والاستمرار في تقديم الخدمة التعليمية فالمعلم الركيزة الأساسية للعملية التعليمية وتقدم أي مجتمع.

4. انقسام الإدارة التعليمية وفقاً لأطراف الصراع حيث وجدت وزارتين للتعليم واحدة في صنعاء وأخرى في عدن، ولم يتم التعامل مع التعليم بحيادية حتى من قبل المسؤولين عن العملية التعليمية.

النتائج المعقلة بالمحور الثانى: تأثير جائحة كوفيد-19 على التعليم العام فى اليمن

إجابة السؤال الأول من المحور الثاني: ما تأثير جائحة كوفيد- 19 على التعليم العام في اليمن، وزيادة الفاقد التعليمي التعلمي؛ من حيث (الوضع الصحي، الوضع الاقتصادي، الوضع التعليمي، وضع الأسرة، وضع الطالب، وضع المعلم، الفئات الأكثر تضرراً)؟

1. تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضع الصحي في اليمن:

اما وضع اليمن في الجانب الصحي فأنه ليس بأحسن حال وبحسب نتائج تقييم نظام رصد توافر الموارد الصحية **HERAMS** فأن (203) مديرية من مديريات الجمهورية اليمنية البالغ عددها 333 مديرية أي ما يساوي 61% من اجمالي تلك المديريات تعد ضمن الأشد احتياجا للخدمات والرعاية الصحية كما ان(2477) مرفق صحي تأثر بالحرب وأصبح غير عامل او عامل بشكل جزئي بسبب الأضرار او نقص في الادوية والموارد وعدم امكانية وصول اليها محدودة بسبب الظروف الامنية.

50% من اطفال المدارس يعانون من انعدام الامن الغذائي مما يؤثر على عملية انخفاض مستوى المناعة لديهم فأن معظم الاطفال الذين يأتون الى المدارس في حاله غذائية متدنية و ان نسبة التقزيم والهزال الملاحظ عليهم عالية مما يؤثر على عدم قدرتهم على مقاومة الأمراض والأوبئة المنتشرة في اليمن وعلى رأسها (كوليرا – التوفية – الملاريا - حمى الضنك -) كما اظهر تحليل التصنيف التكاملي الخاص بالأمن الغذائي في ديسمبر (2018 – يناير 2019) ان ما يقارب من(15.9) مليون شخص يمثلون نسبة 53% من اجمال السكان يعانون من انعدام الامن الغذائي إضافة الى ان البنية الصحية للمدارس متدنية جداً ففي معظمها لا يوجد فيها مياه ولا نظام صرف صحي ولا ادوات نظافة مما يساعد على انتشار الامراض وانتقال العدوى بين الاطفال.

2. تأثير جائحة كوفيد -19 على الوضع الاقتصادي للمجتمع اليمني:

لا يمكن تصور ماذا سيصنع كوفيد-19 في بلد معظم مواطنية تحت خطي الفقر الدولي والوطني. كان خط الفقر العالمي حوالي دولار واحد للفرد في اليوم لكن البنك الدولي في عام 2008 رفع هذا الخط الى 1.25$ عند مستويات القوة الشرائية ثم في عام م2015 تم رفع خط الفقر الدولي الى (1.95$)، اما خط الفقر الوطني اعتمدت اليمن بناء على مسح الأسرة في عام 2005 م خط الفقر الوطني والمقدر للفرد الواحد باليوم (2.75$). وبحسب تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018/2016م ظل السكان الذين يقعون تحت خط الفقر الدولي بتصاعد من أدني الى اعلى ففي عام 1998م كان نسبة من يقعون تحت خط الفقر الدولي 7.4 %من

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146

سكان الجمهورية اليمنية ليرتفع الى 18.8% في العام 2014م وظل مستمراً في الارتفاع ليصل في العام 2018م الى 30.55 % من اجمالي السكان.

وبحسب تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018/2016 م اتضح ان نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الوطني يتزايدون بشكل مخيف حيث ارتفع حجمه من 41.8% في عام 1998م الى 48.6% في عام 2014م ليضل في حالة ارتفاع تصاعدي من الادنى الى الأعلى ليصل في العام 2018م الى 78.8% من اجمالي عدد السكان. اضافة الى تأثيرات الحرب وبحسب نشرة الناتج المحلي للجهاز المركزي للإحصاء 2018 م حيث بلغت الخسائر الاقتصادية التراكمية خلال الفترة 2015 الى 2018م 15.4 ترليون ريال أي ما يعادل 71.5 مليار دولار.

وبحسب نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي بلغت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي في العام (2015 -2018 م) الى 66.7 مليار دولار. وبحسب تقرير برنامج الامم المتحدة الإنمائي في تقرير ه بعنوان (تقييم اثار الحرب في اليمن على تحقيق اهداف التنمية المستدامة إذا استمر القتال الى 2022م فسوف يصنف اليمن كأفقر بلد في العالم.

اما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي فيما يخص تحويلات المغتربين بعد الاعلان عن الوباء العالمي كوفيد-19 والتي تمثل اهمية كبرى سواء من حيث تدفقات النقد الاجنبي الذي يفوق القروض الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات الخارجية و تميزه باستقرار نسبي وعدم تضرره من دورات الصراع خلال الحرب وفي ظل كوفيد-19 الان توقف اكثر من 70% من تحويلات المغتربين المقدرة في عام 2017م (3.4) مليار دولار والتي تغطي نفقات ملايين السكان ابتداء من 2016 م (وذلك بحسب نشرة المستجدات الاقتصادية العدد 2018م) اما في حالة اعلان الحجر المنزلي سيتحول الجوع الى احد اهم افراد الاسرة داخل المنازل وسيمثل الراعي الاول ليحل محل رب الأسرة حيث سوف يتوقف جميع الناشطين اقتصادياً داخل الاسر والذين يمثلون مصدر الدخل الوحيد لتلك الأسر مما يؤدي الى كارثة انسانية.

3. تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي للأسرة:

بسبب الحرب وتأثيره على التعليم حيث لم يعد التعليم يمثل أي اولوية للأسرة بسبب تفاقم الوضع الانساني واستمرار انقطاع المرتبات وتدهور سعر الصرف الذي ادى الى ضغوط تضخمية فاقمت حدة الازمة الانسانية والحياة المعيشية للأسرة فقد ارتفع سعر صرف الدولار في سبتمبر 2019م بنسبة بلغت 180% مقارنة بالعام 2014م ثم ارتفعت تكلفة الحد الأدنى للسلة الغذائية المساعدة للبقاء على قيد الحياه الى (37,421) ريال بنسبة زيادة 115% مقارنة بعام 2014م

واصبح المواطن على حافة المجاعة وذلك وفق احداث تقديرات التصنيف المتكامل لمراحل الامن الغذائي(IBC)2012م.

وبحسب نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية اكتوبر 2019م فأن (12.4) مليون طفل بحاجة الى مساعدة انسانية (17.8) مليون شخص بحاجة الى مساعدة في المياه والاصحاح البيئي و (20) مليون شخص يعاني في اليمن من انعدام الامن الغذائي و (9.6) مليون شخص يعانون من انعدام شديد في الامن الغذائي حيث جاءت اليمن في المرتبة 116 من أصل 117 دولة على المستوى العالم في مؤشر الجوع العالمي كما اكتشفت بؤر للجوع الكارثي في 45 مديرية يواجه فيها 238000 شخص خطر الموت جوعاً.

4. تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي للمعلم والإدارة التعليمية والمدرسية:

ان وضع المعلم والادارة التعليمية والمدرسية قد ازداد سوءً من خلال المؤشرات السابقة والذي نستنتج منه ان المعلم في اليمن ضل تحت خط الفقر الوطني او الدولي وان راتبه في انخفاض دائم مما ينعكس سلباً على أدائه المهني في المدرسة خاصةً والتعليم هي مهنته الوحيدة التي لا يمكن ان يحصل على أي دخل اخر كما هو حال الطبيب والمهندس .....الخ لذلك فهو بحاجة الى حافز يؤمن مطالب الحياة ليتمكن من اداء رسالته وهو في حاله جيده حيث ان راتبة وان تم صرفه شهريا فأنه لا يمكن ان يواجه المتطلبات الضرورية للطعام فقط وانه في ظل ذلك الراتب سيضل بحاجة الى قيمة الملبس و المسكن والماء والدواء اضافة الى تكاليف اطفاله الخاصة، من خلال تشخيصنا لوضع المعلم فانه بحاجة الى 200$ كحافز شهري لدعم راتبه الذي لا يكفي سداد ايجار المنزل الذي يسكنه كي يستطيع مواجه النفقات الاساسية (مسكن – طعام – ماء).

5. أثر جائحة كوفيد-19 على نظام التعليم العام في اليمن:

طال تأثير جائحة فيروس كوفيد-19 النظمَ التعليمية في جميع أنحاء العالم ولم يكن اليمن بمنأى عن ذلك وقرر اغلاق المدارس في 16 مارس 2020م. في اليمن أضافت هذه الجائحة أعباء إضافية كارثية لا يمكن مواجهتها بالإمكانات والقدرات المتاحة نتيجة للمشاكل المتراكمة والعميقة على جميع مكونات العملية التعليمية بجميع أبعادها حسب ما تم توضيحه سالفاً. ويمكن أن يتم ايجاز الاثار الإضافية المترتبة على العملية التعليمية نتيجة جائحة كوفيد-19 على النحو التالي (**البنك الدولي، 2021**):

أ. **توقف التعلم:** حيث تسببت الجائحة في أغلاق جميع المدارس في اليمن (16734 مدرسة) في وجه الطلبة قبل الموعد المحدد لها بحوالي شهرين، وهذا

تسبب ذلك في حرمان ما يزيد عن 6 مليون طفل من الحصول على فرص تعليمية نتج عنها فاقد تعليمي-تعلمي كبير سيؤثر على نموهم وتطورهم. حينها سيحل ولي الأمر محل المعلم مع أن معظم أولياء الامور غير مهيئين، وقد يواجهون صعوبة في أداء هذه المهمة نتيجة لمحدودية قدراتهم (خاصة للأميين منهم) وانشغالهم بتوفير متطلبات الحياة. وقامت وزارة التربية والتعليم بإنها العام الدراسي والاعتماد على نتيجة امتحانات الطلبة في النصف الأول من العام الدراسي 2020/2019م.

ب. **ارتفاع معدلات التسرب عن التعليم:** نتيجة للوضع التعليمي المتدهور في اليمن قبل كوفيد-19 نتج عنه تسرب أكثر من 2 مليون طفل عن التعليم، وفي ظل هذه الجائحة والاثار المترتبة عنها فقد تسبب ذلك في ارتفاع معدلات التسرب للتجاوز (3) مليون طالب وطالبة، بعد مرور عام من الجائحة.

ج. **التغذية:** بسبب اعتماد الطلاب على ما يوفره أولياء أمورهم، الذي يمثل نسبة 90% منهم ذات دخل اليومي، وقد تسببت جائحة كوفيد-19 في تقليص/انقطاع هذا الدخل، والبعض منهم موظفين حكوميين منقطعة مرتباتهم من عام 2016، وهذا تسبب في معاناة ملايين الطلبة والمعلمين من حالة مجاعة وتؤثر على حالتهم الصحية بسبب عدم توفر الغذاء المناسب. وقد إشارة منظمة الصحة العالمية أن هناك قرابة (12) مليون طفل في اليمن بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة، منهم قرابة (8) مليون طفل في سن التعليم.

د. **عدم تكافؤ فرص الوصول إلى البدائل التعليمية (وسائل إلكترونية):** إن عدم توفر الإمكانات المادية (تجهيزات- كهرباء) وضعف الوصول إلى التكنولوجيا أو الاتصال الجيد بالإنترنت تمثل عقبة أمام استمرار التعلم خاصة للمناطق النائية، تسبب في حرمان العديد من الطلبة من الحصول على تعليم مناسب مع وضعهم في ظل ضعف الامكانيات.

ه. **الثغرات في نظم رعاية الأطفال:** في ظل غياب الخيارات البديلة، غالبًا ما يُترك أولياء الأمور من العاملين الأطفال وحدهم عند إغلاق المدارس والبعض منهم يضطر للخروج من المنزل للبحث عن مصدر دخل، وقد يؤدي ذلك إلى سلوكيات محفوفة بالمخاطر وتسرب الطلبة من التعليم.

و. **انعدام الموارد الاقتصادية لأولياء أمور الطلبة والمعلمين:** نتيجة للأوضاع الخاصة باليمن في ظل انقطاع الرواتب، فقد أضافة جائحة كوفيد-19 عبئ اضافي لأولياء أمور الطلبة والموظفين التربويين نتيجة لتقليص الاعمال وانعدام مصادر الدخل الذي كان متوفر ضمن حدودها الدنيا.

ز. **وقوع ضغط كبير على النظام الصحي:** نتيجة للحرب الدائرة أصبحت العديد من المرافق الصحية خارج الجاهزية وأصبح النظام الصحي عاجز عن تقديم

الخدمات الصحية وجاءت جائحة كوفيد-19 وسببت المزيد من الضغط على النظام الصحي خاصة في ظل ضعف البيئة الصحية داخل المدارس وتدني الوعي لدى الطلبة والمعلمين وأولياء امورهم حول التعامل مع الجائحة، وهذا تسبب في منع بعض الأسر أبنائها من الذهاب للمدارس خوفاً على ان يصابوا بالعدوى، وتسبب ذلك في ارتفاع نسب التسرب وزيادة الفاقد التعليمي التعلمي لدى الطلبة.

ح. **زيادة الضغط على الأنظمة التعليمية:** نتيجة لاعتماد اليمن على أنظمة تعليمية تعتمد على الاتصال المباشر بين الطلبة والمعلم في إطار الفصل الدراسي، فإن اغلاق المدارس نتيجة الجائحة يتطلب ايجاد بدائل تعليمية لتقديم التعليم خارج الفصل مما يزيد الضغط على النظام التعليمي لتوفير هذه الانظمة سواء فيما يتعلق ببناء تلك الانظمة ومتطلباتها المادية عالية الكلفة وتطبيقها في الميدان وتكييف قدرات العاملين في التعليم بما يتناسب معها.

ط. **تضرر البنية التحتية:** إضافة الى المدارس المتضررة سابقاً، اضافت جائحة كوفيد مزيداً من الضرر من خلال استخدام عدد من المدارس كحجر صحي. حيث بلغت المدارس المخصصة كحجر صحي الـ 50 مدرسة في 9 محافظات حتى 30 أبريل 2020 وقد ارتفع هذا العدد ليصل حوالي (100) مدرسة عام 2021م. وقد تسبب إغلاق تلك المدارس في حرمان الطلبة المسجلين فيها من الاستمرار في التعليم وتسربهم وزيادة في الفاقد التعليمي لديهم.

6. تأثير جائحة كوفيد-19 على طلبة التعليم العام في اليمن:

ان تدني قدرة المعلمين على تقديم تعليم ذات مشاركة عالية ومعارف عالية بسبب ضعف تدريبهم وتأهيلهم فالطلاب داخل الصف الدراسي يضلون امام معلميهم كالخشب المسندة يختبئ الطالب غير المشارك خلف الطالب المشارك مما يؤدي الى ضعف المشاركة الكلية حيث معظم المعلمين يقدم نوع من انواع التعليم ذات المشاركة المتدنية والمعارف المتدنية اضافة الى ان المعلمين لم يسبق ان تعاملوا مع برامج ونظم تعليمية خارج اطار الصف الدراسي فأن الطلاب ايضاً ينعكس عليهم نفس الخصائص فاذا كانوا اليوم في ضل اغلاق المدارس بسبب كوفيد19 يشعرون بالسرور و السعادة نضرا لأغلاق المدارس كونها اصبحت بالنسبة لهم ليست جاذبة و مرحبة فقد وجدوا ان الشارع والرفاق اكثر قدرة من المدرسة على تلبية رغباتهم . والسؤال الذي يجب ان نضعه امامنا هل لدى الاطفال أو اولياء امورهم قدرة على التعامل مع انظمة جديده يتم التخاطب معهم بها عن بعد دون اتصال مباشر ان الطلاب واولياء امورهم لم يسبق لهم ان تعاملوا مع انظمة تعليم عن بعد لذلك فأن الواجب قبل التفكير في أي خطوة في هذا الجانب ان يتم وضع انظمة سهلة وبسيطة يتعامل معها كلاً من المعلمين الطلاب واولياء امورهم.

7. الفئات الأكثر تضرراً من تأثير كوفيد - 19 على التعليم:

الأطفال الأكثر ضعفاً هم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، ولا سيما الفتيات. تعطي العائلات الأولوية لتعليم الأولاد على الفتيات، ومن المرجح أن تكون الفتيات خارج المدرسة. لدى أولياء الأمور مخاوف من إرسال بناتهم إلى المدرسة بسبب انعدام الأمن والفقر ونقص المعلمات وبُعد المسافة بين المدارس من المنزل. تشير التقارير إلى أن عدم وجود مراحيض منفصلة ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة هو سبب رئيسي لتسرب الفتيات من المدرسة. تواجه الفتيات غير الملتحقات بالمدرسة مخاطر أعلى من زواج الأطفال والعنف المنزلي. من ناحية أخرى، يتعرض الأولاد لخطر كبير للتجنيد في الجماعات أو القوات المسلحة. ولذلك، تسعى خطة الاستجابة التعليمية لفيروس كوفيد -19 إلى توفير التعلم المستمر لكل طفل في البلد، مع التركيز بشكل خاص على أكثر الأطفال ضعفاً والأطفال في المناطق التي يصعب الوصول إليها. على هذا النحو، تعد الخطة فرصة للوصول أيضًا إلى أولئك الذين ربما لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة أو سيكونون عرضة لخطر التسرب.

إجابة السؤال الثاني من المحور الثاني:

ما الجهود والإجراءات التي قامت بها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية للحد من تأثيرات جائحة كوفيد - 19 على التعليم العام في اليمن، وما هي جوانب القصور للحد من تلك التأثيرات؟

أولا: الجهود والإجراءات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم لمواجهة تأثير جائحة كوفيد-19، على التعليم العام في اليمن:

1. **قامت الوزارة بتشكيل فريق إعداد خطة الاستجابة لمواجهة جائحة كوفيد-19.**
2. **توزيع الاعمال المطلوبة بين أعضاء الفريق:** في اجتماع فريق العمل تم توزيع الأعمال بين أعضاء الفريق؛ حيث تم توزيع الفريق الى مجموعات عمل وتم تكليف كل مجموعة عمل بعدد من المهام.
3. **إعداد ومناقشة وإقرار الهيكل العام واقتراح الأولويات واعداد خارطة الطريق:** وذلك من خلال الاتي: إعداد الهيكل العام للخطة وعرضه على الفريق. استعراض مقترح الإطار العام للخطة من قبل فريق العمل المكلف بإعدادها وتم إقراره، مع قائمة الأولويات.

- اعداد جدول زمني لنشر وتسليم الخطة واستعراض مقترح خارطة الطريق لإعداد الخطة من قبل فريق العمل المكلف بإعدادها وتم إقرارها.

4. **قامت الوزارة بتوفير الوثائق المرجعية والبيانات والاطلاع عليها وتحليلها:** وتشمل (تقرير التنمية البشرية، تقارير التغذية، تقارير الصحة، تقرير خطة التنمية

المستدامة، البيانات الإحصائية ذات العلاقة)؛ بيانات المدارس المتضررة، المدارس المستخدمة كمراكز حجر صحي، بيانات المعلمين قبل وبعد بداية الحرب، وبعد جائحة كوفد - 19، البيانات الإحصائية للعام 2015-2016، الاستحقاقات المالية الغني حصل عليها المعلمون من بعد انقطاع الرواتب، بيانات الكادر الإداري والتوجيهي، بيانات مراكز محو الأمية)، خطط القطاعات الأخرى ذات العلاقة بمواجهة كوفد، وثائق تتعلق بتجارب الدول في مجال خطط الاستجابة التعليمية، بيانات المنظمات الفاعلة في كتلة التعليم/مجموعة التعليم المحلية، خطة الاستجابة الإنسانية، خطة التعليم الانتقالية، الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، خطة الوزارة للعام 2020-2023، النشرة المالية للأعوام 2014-2020م، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن) . حيث تم جمع الوثائق المطلوبة لإعداد الخطة وتمت زيارة عدد من الجهات مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية للحصول على بعض الوثائق.

5. **اعداد ومناقشة وإقرار مقترح محاور ومكونات كل فصل من فصول الخطة: من خلال الاتي:** قامت كل مجموعة بإعداد تصور بمحاور ومكونات كل فصل من فصول الخطة وتقديمة في اجتماع فريق العمل. تم عوض محاور ومكونا ت كل فصل من قبل مجموعات العمل المكلفة بإعداده في اجتماع الفريق ومناقشة وابداء الملاحظات عليه من قبل الفريق وبحضور رئيس الفريق ونائبه.

6. **اعداد ومناقشة وإقرار مقترح مدخلات الفصول، حيث تم:** تم اعداد تصور من قبل كل مجموعة عمل بمدخلات الخطة حسب الفصول. تم عرض مدخلات الفصول من قبل مجموعات العمل ومناقشتها من قبل الفريق خلال الاجتماع الرابع وابداء الملاحظات وتم استيعاب الملاحظات والتعديلات من قبل مجموعة العمل.

7. **عقد اجتماع لوكلا القطاعات لمناقشة وإقرار الخطة:**

- تم الاجتماع مع وكلاء الوزارة وخلال الاجتماع طلب منهم إعداد خطط لقطاعات الوزارة لمواجهة كوفيد -19.متابعة القطاعات للحصول على نسخهما من مسودة الخطة. تم ارسال مسودة الخطة لنائب الوزير ووكلاء الوزارة ومن ثم عقد اجتماع معهم للاستماع الى ملاحظاتهم وتم استيعاب ما أمكن منها في مسودة الخطة.

8. **ترجمة مسودة الخطة ومشاركتها مع كتلة التعليم ومجموعة التعليم المحلية والنظر في الملاحظات المقدمة منهم وعكسها على الخطة:** تمترجمة الخطة الى اللغة الانجليزية لمشاركتها مع كتلة التعليم ومجموعة التعليم المحلية. تم ارسال مسودة الخطة الى شركاء التعليم لإبداء ملاحظاتهم عليها. تم استلام ملاحظاتها ومن ثم تم عقد اجتماع لمناقشة الملاحظات والآراء المقدمة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وعكسها على الخطة.

9. **تسليم مسودة الخطة النهائية لقيادة الوزارة:** بعد استيعاب كافة الملاحظات سيتم

تسليم النسخة النهائية من مسودة الخطة لقيادة الوزارة للطلاع عليها وابداء ملاحظاتهم عليها ثم اقرارها.

10. **مشاركة الخطة مع الجهات المانحة ومتابعة التمويل:** بعد اقرار الخطة من قبل قيادة الوزارة سيتم مشاركتها مع الجهات المانحة ومتابعة التمويل. (وزارة التربية والتعليم، تقرير أعداد خطة الاستجابة لجائحة كوفيد-19، 2021).

11. **مكونات خطة الاستجابة لجائحة كوفيد-19:** الفصل الأول — الثاني (المقدمة والسياق — تحليل الوضع الراهن). والفصل الثالث - الرابع (المعالجات المطلوبة للتخفيف من آثار كوفيد 19- الوصف التنفيذي لخطة الاستجابة). والفصل الخامس والسادس (ترتيبات التنفيذ -إطار عمل المتابعة والتقييم).

12. **سيناريوهات خطة الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في التعليم العام في اليمن:** نتيجة لجائحة كوفيد-19 التي أدت إلى إغلاق المدارس قبل نهاية العام الدراسي 2019-2020م ونتائج استمرار نتائج الجائحة لفترة أطول بالإضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن منذ ست سنوات، تم تطوير الخطة ليتم تنفيذها وفقاً لمرحلتين تمثل المرحلة الأولى استجابة لجائحة كوفيد -19 والمرحلة الثانية تمثل مرحلة للتعافي من الجائحة بحسب الآتي:

أ. **السيناريو(1) الاستجابة العاجلة (قصيرة المدى):** نفترض في هذا السيناريو أن تقتصر الجائحة ما بين (1- 4) أشهر أي من شهر مايو إلى شهر أغسطس 2020م. وبالتالي سيستمر اغلاق المدارس ويتطلب تعويض الطلبة عن ما فقدوه نتيجة توقف العام الدراسي 2019-2020 (قبل شهرين من الموعد المفترض لانتهائه). ومن خلال هذا السيناريو سيتم تنفيذ مجموعة من التدخلات من ضمنها التعليم عن بعد من خلال استخدام وسائل متنوعة (التلفاز، الراديو، المنصة التعليمية، وسائل التواصل الاجتماعي، ملخصات ورقية للكتب الدراسية) مما يستدعي توفير متطلبات اعداد وانتاج وايصال هذه الدروس التعويضية. ومع بداية العام الدراسي الجديد 2020-2021 سيتم تخصيص فترة لتقديم دروس تعويضية للطلبة في المدارس من قبل المعلمون لتعزيز وتقويم ما تم تلقيه عبر الوسائل المذكورة، ويستدعي توفير حوافز للمعلمين لهذه الفترة. أيضا في هذه المرحلة سيتم تنفيذ برامج للتوعية الصحية. سيتم الاستفادة من مخرجات برامج هذا السيناريو لتكون مكملة لبرامج السيناريو الثاني مع استخدام الدروس المستفادة للتحسين والتطوير.

ب. **السيناريو(2) الاستجابة متوسطة المدى (التكيف):** نفترض في هذا السيناريو استمرار الجائحة ما بين (1- 18) شهر حتى نهاية العام الدراسي 2020-2021م. وبالتالي يتطلب تنفيذ برامج أوسع مكملة للسيناريو الأول وأنماط تعليمية مختلفة وتشمل على بناء الأساس لأنظمة تعليمية بديلة لاستمرار العملية التعليمية في ظل استمرار الجائحة (التعليم عن بعد، التعلم الذاتي، مجموعة التعليم المصغرة، فتح

المدارس وتقديم حصص دراسية مخفضة مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. سيتم تنفيذ مجموعة من التدخلات الضرورية واللازمة لتقديم العملية التعليمية منها: توفير متطلبات البرامج من إنتاج الدروس لتناسب كل وسيلة وتنفيذها، توعية أولياء الأمور والمجتمع المحلي حول أنظمة التعليم الجديدة /الطارئة، بناء قدرات الادارات التعليمية حول تطبيق الأنظمة الجديدة/الطارئة، بناء قدرات المعلمين والموجهين على تقديم الخدمات التعليمية بحسب الوسائل الجديدة، توفير المادة العلمية الضرورية للطلاب من ملخصات للكتب المدرسية وواجبات منزلية، الاستمرار في برامج التوعية الصحية و توفير مستلزمات النظافة والمياه للمدارس وحقائب صحية للطلبة للوقاية من الجائحة، توفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي، توفير تغذية للطلبة الأكثر احتياجاً، توفير حوافز للمعلمين وتنفيذ الاختبارات العامة (وفق اجراءات صحية احترازية لحماية الطلبة والكادر التعليمي) لضمان انتقال الطلبة الى المراحل التعليمية اللاحقة.

ج. **السيناريو الثالث يتعلق بمرحلة التعافي:** نتيجة لتضرر البيئة التعليمية بجائحة كوفيد -19 ولإعادة فتح المدارس، يتطلب تهيئة البيئة المدرسية من خلال مجموعة من التدخلات مثل تحسين المرافق المدرسية، وتحديدا الحمامات وأماكن غسل الايدي، الصيانة البسيطة للمدارس، توفير التجهيزات والمستلزمات التعليمية والحقائب المدرسية للطلبة، استكمال برامج التوعية الصحية وإجراء تقييم للمرحلة السابقة للاستفادة منها مستقبلاً عند حصول حالات مشابهة. ولغرض فتح المدارس بشكل آمن، يتطلب توفير كل ما يتعلق بأمان الطالب/الطالبة خاصة للمدارس التي استخدمت كمراكز حجر صحي والتي يتطلب القيام بحملة صحية لضمان خلو المدرسة من آثار الاستخدام قد تعرض صحة الطلاب والكادر التربوي للخطر. بعد ذلك يتم الانتقال الى تنفيذ الأنشطة والبرامج الاعتيادية المدرجة في الخطط ذات العلاقة مثل الخطة الانتقالية للتعليم.

13. **الأنماط التعليمية المناسبة في ظل جائحة كوفيد-19 لاستمرار التعليم العام في اليمن والتي سوف تركز عليها خطة الاستجابة:** بحسب الموارد المتاحة والأوضاع الراهنة في ظل ضعف الإمكانيات، ولضمان الوصول العادل لجميع الطلاب الى الخدمات التعليمية بحسب ظروف وامكانيات وقدرات الطلبة سيتم الاخذ في الاعتبار الانماط التعليمية التالية:

أ. **التعلم الذاتي:** سيتم تزويد الطلبة بمناهج التعلم الذاتي مع الواجبات / التكاليف المنزلية المصاحبة للكتب وتزويد أولياء الأمور/المعلمين بأدلة ارشادية عن كيفية مساعدة الطلبة في التعلم الذاتي. سيقوم أولياء الأمور بدور الميسر لتقديم الدعم الفني لأطفالهم، كما سيقوم المعلمون بتعزيز دور أولياء الأمور بمتابعة الطلبة عبر الوسائل الممكنة لتقديم الدعم الفني والتأكد من قيامهم بحل الواجبات/التكاليف المنزلية واستلامها منهم والتي ستكون بمثابة أداة للتقييم والاختبارات الدورية (طلاب النقل). سيتم استهداف طلاب الصفوف 1-6 وفقاً لهذا النظام.

ب. **مجموعات التعليم المصغرة:** سيتم تشكيلها في المناطق النائية والتي لا تتوفر فيها الكهرباء والوسائل البديلة، وفي نفس الوقت أولياء الأمور لا يمكنهم تقديم الدعم الفني لأبنائهم، سيتم انشاء مجموعات صغيرة للطلبة (5-8 أطفال) وسيتم تدريسهم من قبل معلم في منطقة مفتوحة (مع مراعاة الاعتبارات الصحية مثل التباعد بين الطالب/الطالبة والطالب/الطالبة أو المعلم والطالب/الطالبة). سيتم استهداف طلاب الصفوف 1-12 وفقاً لهذا النظام.

ج. **التعليم عن بعد:** من خلال هذ النمط سيتم استخدام الوسائل المتوفرة لتنفيذ برامج التعلم عن بعد مثل: الانترنت، التلفاز، الراديو، وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك سيتم تعزيز هذه الوسائل من خلال تزويد الطلبة بملخصات الكتب الدراسية وواجبات/تكاليف منزلية مكثفة وسيلعب الموجهون والمعلمون دوراً اساسياً في متابعة الطلبة عبر الوسائل الممكنة (التلفون، وسائل التواصل الاجتماعي، الزيارة للمنزل (مع الاخذ في الاعتبار الإجراءات الصحية)) لتقديم الدعم الفني ومتابعتهم في حل الواجبات/التكاليف المنزلية واستلامها منهم والتي ستكون بمثابة أداة للتقييم والاختبارات الدورية (طلاب النقل). سيتم استهداف طلاب الصفوف 7-12 وفقاً لهذا النظام.

د. **فتح المدارس في ظل إجراءات احترازية عالية:** في هذا النمط يمكن فتح المدارس وتقديم حصص دراسية مخفضة تقتصر على المواد العلمية الصعبة التي تحتاج لوجود معلم وتركز على الدروس التعويضية لتلبية المهارات والكفايات التي يحتاجها الطالب/الطالبة. وخلال هذه العملية يتطلب اتخاذ إجراءات احترازية عالية مثل تزويد المدارس بوسائل ومستلزمات الوقاية والنظافة وتوزيع اليوم الدراسي الى ثلاث فترات مع تقسيم الطلبة الى مجموعات لتخفيف الازدحام بحيث يكون هناك مسافة بين طالب وآخر. بالنسبة للمواد الإنسانية فيمكن دراستها وفق منهجية التعلم الذاتي في المنزل على أن يقوم المعلم بمتابعة ودعم الطالب/الطالبة لمعرفة مسار تعلم الطالب/الطالبة ذاتيا.

وكان الهدف الاساسي العام من خطة الوزارة الشاملة هو ضمان استمرار العملية التعليمية ومعالجة وتخييف آثار جائحة كوفيد19 على التعليم وبناء الأساس لنظام تعليمي قابل للتكيف وسريع الاستجابة يهدف الى حماية المعلمين والمتعلمين. هذا وقد عمل الفريق بشكل متواصل في أوقات الدوام وخارج وقت الدوام وفي العطل الرسمية حتى يتمكن من انجاز المهام الموكلة البيه في الوقت المحدد. (وزارة التربية والتعليم، تقرير أعداد خطة الاستجابة لجائحة كوفيد19، 2021).

14. **برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (4-12) من مرحلة التعليم العام في اليمن لمواجهة تأثيرات جائحة كوفيد -19:** تحت عنوان "اضطراب التعليم بسبب فيروس كورونا المستجد والتصدي له"، ذكر تقرير لـ"اليونسكو"

نتيجة انتشار الفيروس الذي سجل رقمًا قياسيًّا للأطفال والشباب الذي انقطعوا عن الذهاب إلى المدراس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية في معظم بلدان العالم لمنع انتشار الفيروس أو لاحتوائه. وإذا ما لجأت هذه البلدان إلى إغلاق المدارس والجامعات على الصعيد الوطني، فإن التعليم في كثير من البلدان سيؤثر على ملايين الأطفال والشباب. والجمهورية اليمنية كغيرها من البلدان التي توقفت بها الدراسة وتوجهت إلى البحث عن البدائل التعويضية لطلاب وطالبات مدارس التعليم العام في المرحلتين الأساسية والثانوية والتي تعاني أصلا من إشكالية بسبب العدوان على البلاد والذي امتد اثرة على العملية التعليمية بشكل كبير، ويأتي هذا البرنامج إلى تنفيذ توجهات قيادة الوزارة في هذا الجانب بتوظيف الوسائل والتقنيات المتاحة التابعة لوزارة التربية والتعليم، والمتمثلة في البث التلفزيوني والإذاعي والإلكتروني بشكل عام. (وزارة التربية والتعليم، 2020).

- **فكرة البرنامج:** تتمثل فكرة البرنامج في ربط الطالب بالتعليم، من خلال التعليم عن بُعد باستخدام وسائل وبدائل تعويضية للطالب من خلالها يتمكن الطالب من الحصول على دروس تعليمية وهو في منزله باستخدام الوسائل الممكنة مثل الاتصالات الحديثة التي توفر للمعلمين والمتعلمين بيئة آمنة للاتصال والتواصل، وتبادل المحتوى التعليمي وتطبيقاته الرقمية والمرئية والمسموعة.

- **مبررات البرنامج:** توقف العام الدراسي قبل نهايته كتدابير وقائية جائحة فيروس(كورونا). العدد الكبير من الحصص الدراسية التي توقفت دون اكمال العام الدراسي لمنتصف شهر مارس وابريل 2020م. الحاجة إلى استكمال المنهج نظرًا لترابط المعارف والمفاهيم والخبرات في المقررات الدراسية وتسلسلها. توظيف تقنيات العصر لضمان استمرارية التعليم، من خلال فرص التعلم الذاتي عبر شبكة الانترنت ووسائل الاتصالات الحديثة، وبث المحتوى التعليمي تلفزيونياً وإذاعياً.

- **الهدف العام:** خلق فرص تعويضية تعليمية لتعليم الطلبة أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية لتحسين مستوى التحصيل العلمي لديهم واستمرار العملية التعليمية واستكمال العام الدراسي من خلال المنصة التعليمية ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية.

- **الأهداف الخاصة:** خلق فرص تعويضية لتعليم الطلبة أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية. تخفيف الآثار الناجمة عن الأزمة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا. تفعيل الموقع الكترونية (المنصات التعليمية) التابعة لوزارة التربية والتعليم. إكساب المتعلمين المستهدفين في المرحلة الأساسية والثانوية من التعليم العام والمفاهيم والحقائق المعارف اللازمة، وفقا للمنهج المدرسي والاسهام في رفع مستوى التحصيل العلمي لديهم. انتاج حلقات تعليمية متلفزة وإذاعية والكترونية كدروس تفاعلية للمرحلتين الأساسية والثانوية.

❖ **المستهدفين:** (الطلاب-المعلمين- أولياء الأمور- الإدارة المدرسية- التوجيه والإشراف التربوي).

❖ **المواد المستهدفة:** (القران الكريم وعلومه، التربية الإسلامية، اللغة العربية، الرياضيات، العلوم، الاجتماعيات، اللغة الإنجليزية، المواد الفلسفية).

❖ **الصفوف المستهدفة:** يتم استهداف الصفوف (12-4) من مراحل التعليم الأساسي والثانوي.

❖ **مراحل وخطوات وآلية تنفيذ البرنامج:** يتم تنفيذ البرنامج من خلال مراحل ثلاث مراحل وهي التصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم حسب الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة تصميم البرنامج: يتم في مرحلة التصميم الآتي:

1. تحديد الاحتياجات التعليمية للطلاب من خلال تحديد الدروس التي لم يتلقاها الطلاب للمرحلة التعليمية 4-12 في المواد المستهدفة والمذكورة بعالية. والجدول رقم (2) يوضح خلاصة عددية بحجم الفاقد في الحصص الدراسية على مستوى كل مادة وصف دراسي، للصفوف (4-12) من مرحلة التعليم العام للعام الدراسي 2020/2019م في اليمن.

جدول (2): يوضح عدد الدروس التعويضية المطلوب إعادة تدريسها والتي لم تدرس بسبب جائحة كوفيد-19 للصفوف(4-12):

م	الصفوف	القران الكريم	التربية الإسلامية	اللغة العربية	الرياضيات	العلوم	علم الاجتماع	علم الأسرة	الحاسب	الفيزياء	علم النفس	اللغة الإنجليزية	الكيمياء	الأحياء	إجمالي الدروس
١	رابع أساسي	٦	٨	٣	١٦	١٨	.	.	.	.	.	.	.	.	٥١
٢	خامس أساسي	٨	٩	٦	٢٠	١٤	.	.	.	.	.	.	.	.	٥٧
٣	سادس أساسي	٦	٨	٦	١٦	١١	.	.	.	.	.	.	.	.	٤٧
٤	سابع أساسي	٦	٩	٦	٢	٤	.	.	.	.	.	١٥	.	.	٤٢
٥	ثامن أساسي	٥	١٠	٦	٣	٥	.	.	.	.	.	٤	.	.	٣٣
٦	تاسع أساسي	٦	٨	٤	٢	٤	.	.	.	.	.	٧	.	.	٣١
٧	أول ثانوي	٨	٨	١٠	١٣	.	.	.	.	.	.	١٣	٣	٦	٦٥
٨	ثاني ثانوي علمي	٨	٨	١١	١١	.	.	.	.	.	.	١١	٣	٨	٦٤
٩	ثاني ثانوي ادبي	.	.	.	٥	.	١٠	١٠	.	.	.	١١	.	.	٣٦
١٠	ثالث ثانوي علمي	٩	٨	٤	١٠	.	.	.	.	.	.	١٢	٤	٥	٥٧
١١	ثالث ثانوي ادبي	.	.	.	٤	.	.	١٠	١٠	.	٦	١٢	.	.	٤٢
الإجمالي للدروس		٦٢	٧٦	٥٦	١٠٢	٥٦	١٠	١٠	١٠	١٠	٦	٨٥	١٣	١٠	٥٢٥

المصدر: وزارة التربية والتعليم، برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (12-4) لطلبة التعليم العام لمواجهة جائحة كوفيد -19، 2020).

2. تحديد الوسائل/ القنوات/ البدائل الممكنة التي تساهم في إيصال الدروس الى المستفيدين وتتمثل في الآتي:

أ. **المنصة التعليمية:** إنشاء دروس الكترونية عبارة عن شروحات الدروس التعويضية ومقاطع فيديو قصيرة تخدم الشرح والمحتوى التعليمي لكل مادة على حدة ويتم الترويج لها إعلامياً عبر وسائل الاعلام والاتصال المختلفة إذاعية وتلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي ورسائل الـ SMS. وكان من المتوقع وصول عدد المستهدفين الى - 60%. والجدول رقم(2) يوضح الخلاصة العددية من الدروس والمعلمين والموجهين لإعداد الدروس الالكترونية ليتم نشرها على المنصة الالكترونية التابعة لوزارة التربية والتعليم في اليمن:

جدول (3): يوضح خطة عدد الدروس وخطة الاحتياجات من المعلمين والوجهين والفنيين لإعداد دروس الكترونية:

م	الصفوف	الرياضيات			العلوم			الفيزياء			الكيمياء			الاحياء		
		عدد دروس	المعلمين	الموجهين	عدد دروس	المعلمين	الموجهين	عدد دروس	المعلمين	الموجهين	عدد دروس	المعلمين	الموجهين	عدد دروس	المعلمين	الموجهين
١	رابع أساسي	١٦	١		١٨	١		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
٢	خامس أساسي	٢٠	١	١	١٤	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٣	سادس أساسي	١٦	١		١١	١		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
٤	سابع أساسي	٢	٠		٤	١		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
٥	ثامن أساسي	٣	٠	١	٥	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٦	تاسع أساسي	٢	١		٤	٠		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
٧	أول ثانوي	١٣	١		٠	٠		٤	٠		٣	٠		٦	١	
٨	ثاني ثانوي علمي	١١	١		٠	٠		٤	٠		٣	١		٨	٠	
٩	ثاني ثانوي ادبي	٥	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	١
١٠	ثالث ثانوي علمي	١٠	١		٠	٠		٥	١		٤	٠		٥	٠	
١١	ثالث ثانوي ادبي	٤	٠		٠	٠		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
١٢	الاجمالي العام	١٠٢	٧	٣	٥٩	٤	٢	١٣	١	١	١٠	١	١	١٩	١	١
	الإجمالي للدروس الالكترونية	٤٧٩														
	الإجمالي لمعلمين	٣٣														
	الإجمالي للموجهين	٢٠														

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146

جدول (4): يوضح خطة عدد الدروس وخطة الاحتياجات من المعلمين والوجهين والفنيين لإعداد دروس الكترونية:

	القران الكريم			التربية الإسلامية			اللغة العربية			اللغة الإنجليزية		
م	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين
1	6	1	1	8	1	1	3	1	1	0	0	1
2	8	0		9	0		6	0		0	0	
3	6	0		8	1		6	0		0	0	
4	6	1	1	9	1	1	6	1	1	15	1	1
5	5	0		10	0		6	0		4	0	
6	6	0		8	1		4	0		7	1	
7	8	1	1	8	1	1	10	1	1	13	1	1
8	8	0		8	0		11	0		11	0	
9	0	0		0	0		0	0		11	1	
10	9	1		8	1		4	1		12	0	
11	0	0		0	0		0	0		12	1	
12	62	4	3	76	6	3	56	4	3	85	5	3
الإجمالي للدروس الالكترونية				479								
الإجمالي لمعلمين				33								
الإجمالي الموجهين				20								

المصدر: وزارة التربية والتعليم، برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (4-12) لطلبة التعليم العام لمواجهة جائحة كوفيد -19، 2020).

ب. القناة التعليمية(التلفزيون): يتم انتاج دروس تعليمية تعويضية للمواد العلمية والأدبية بحسب طبيعة المادة وبثها عبر القناة التعليمية والتي تبث برامجها باستمرار عبر خارطة برامجية تعليمية يتم الترويج لها عبر وسائل الاعلام المختلفة. ونتوقع وصول نسبة المستفيدين الى 40%. والجدول رقم (3) يوضح الخلاصة العددية لعدد الدروس والمواد والمعلمين والموجهين المشاركين في إعداد دروس تلفزيونية ليتم بثها عبر القناة التعليمية والقنوات الفضائية اليمنية.

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146

جدول رقم (5): الخلاصة العددية التالية توضح عدد الدروس والمواد والمعلمين والموجهين المشاركين في إعداد دروس تلفزيونية

م	الصف	الرياضيات			العلوم			الفيزياء			الكيمياء			الأحياء		
		الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين
١	رابع أساسي	١٦	١		١٨	١		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
٢	خامس أساسي	٢٠	١	١	١٤	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٣	سادس أساسي	١٦	١		١١	١		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
٤	سابع أساسي	٢	١		٤	١		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
٥	ثامن أساسي	٣	٠	١	٥	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٦	تاسع أساسي	٢	٠		٤	٠		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
٧	أول ثانوي	١٣	١		٠	٠		٤	٠		٣	٠		٦	١	
٨	ثاني ثانوي علمي	٠	٠		٠	٠		٤	١		٣	١		٨	٠	
٩	ثاني ثانوي ادبي	٥	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	١
١٠	ثالث ثانوي علمي	١٠	١		٠	٠		٥	٠		٤	٠		٥	٠	
١١	ثالث ثانوي ادبي	٤	٠		٠	٠		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
١٢	الإجمالي العام	١٠٢	٦	٣	٥٩	٣	٢	١٣	١	١	١٠	١	١	١٩	١	١
	الإجمالي للدروس التلفزيونية	٤٨٩														
	الإجمالي العام للمعلمين	٣٢														
	الإجمالي العام للموجهين	٢٠														

المصدر: وزارة التربية والتعليم، برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (4-12) لطلبة التعليم العام لمواجهة جائحة كوفيد -19، 2020).

جدول رقم (6): الخلاصة العددية التالية توضح عدد الدروس والمواد والمعلمين والموجهين المشاركين في إعداد دروس تلفزيونية

م	المنطق			اللغة الإنجليزية			القرآن الكريم			التربية الاسلامية			اللغة العربية		
	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين	الدروس	المعلمين	الموجهين
١	٠	٠	٠	٠	٠		٦	١		٨	١		٣	١	
٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨	٠	١	٤	٠	١	٦	٠	١
٣	٠	٠	٠	٠	٠		٦	٠		٨	١		٦	٠	
٤	٠	٠	٠	١٥	١		٦	١		٤	١		٦	١	
٥	٠	٠	٠	٤	٠	١	٥	٠	١	١٠	١	١	٦	٠	١
٦	٠	٠	٠	٧	١		٦	٠		٨	٠		٤	٠	
٧	٠	٠	٠	١٣	١		٨	١		٨	١		١٠	١	
٨	٠	٠	٠	١١	١		٨	٠		٨	٠		١١	٠	
٩	٠	٠	٠	١١	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	١
١٠	٠	٠	٠	١٢	١		٩	١		٨	١		٤	١	
١١	١٠	١	١	١٢	٠		٠	٠		٠	٠		٠	٠	
١٢	١٠	١	١	٨٥	٥	٢	٦٢	٤	٣	٧٦	٦	٣	٥٦	٤	٣
	الإجمالي للدروس التلفزيونية	٤٨٩													
	الإجمالي العام للمعلمين	٣٢													
	الإجمالي العام للموجهين	٢٠													

المصدر: وزارة التربية والتعليم، برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (4-12) لطلبة التعليم العام لمواجهة جائحة كوفيد -19، 2020).

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146

الإذاعات المحلية: يتم انتاج دروس تعليمية تعويضية للمواد الأدبية بحسب طبيعة المادة وبثها عبر اثير الإذاعات المحلية والتي تبث برامجها باستمرار عبر خارطة برامجية يتخللها برامج تعليمية يتم الترويج لها عبر وسائل الاعلام المختلفة. والجدول رقم (4) يوضح الخلاصة العددية من عدد الدروس والمواد والمعلمين والموجهين المشاركين في إعداد دروس إذاعية.

جدول رقم (4): يوضح الخلاصة العددية التالية توضح عدد الدروس والمواد والمعلمين والموجهين المشاركين في إعداد دروس إذاعية:

المصدر: وزارة التربية والتعليم، برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (12-4) لطلبة التعليم العام لمواجهة جائحة كوفيد -19، 2020).

3. **طباعة وتوزيع ملخصات للكتب وارشادات لأولياء الأمور:**

- يتم اعداد الدروس التعويضية التي تم اعدادها الكترونيا في ملزمة الكترونية لكل صف دراسي وطباعتها ورقيا وتوزيعها الى المناطق النائية ومخيمات النازحين.
- وسائل التواصل الاجتماعي (تليجرام، وتس آب .. إلخ) يتم من خلالها انشاء مجموعات تواصل تعليمية على مستوى القيادات التربوية والتوجيهية والمعلمين كلا على حدة وإنزال الشروح والدروس والمقاطع التعلية بعد نشرها على اليوتيوب والمنصة التعليمية ونشر كل جديد.

4. **الجهات المنفذة:** جهة التنفيذ الرئيسي قطاع المناهج والتوجيه (أ.ع. للتعليم الالكتروني) والتنسيق مع قطاع التدريب والتأهيل و أ.ع. للأعلام والقناة التعليمية.

5. **الأدوار والمسئوليات في الآتي:**

1- مسؤولية قطاع المناهج والتوجيه في الاعداد لخطة العمل وتنفيذها بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة.

2- مسؤولية الإدارة العامة للأعلام والقناة التعليمية تنفيذ البرامج التلفزيونية والاذاعية ونشرها بالنسيق مع الإدارة العامة للتوجيه والإدارة العامة للتعليم الالكتروني.

المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ البرنامج: يتم في مرحلة التنفيذ الآتي:

1. إعداد المواد التعليمية لكل وسيلة من وسائل إيصال الدروس من قبل الأكاديميين والموجهين والمعلمين الفنين المختصين كلا في مجاله وسيتم التنفيذ وفق المراحل التالية: اعداد مادة تدريبية عن كيفية اعداد المواد التعليمية (السمعية والبصرية والمقروءة) والتدريب عليها. انتاج المواد التعليمية بحسب نوعها والوسيلة التي ستوصلها للمستفيدين. ملحق رقم (2) يوضح عدد المواد التي سيتم انتاجها بحسب نوعيتها ووسيلة البث.

2. تحديد القنوات والوسائل الناقلة للدروس وعمل خطط تنفيذية معها بعدها تنفيذ حملة توعوية لتقديم الدعم للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور بشأن استخدام الأدوات الوسائل وعن آلية وبرنامج العمل مع تحديد قائمة بالخارطة البرمجية في كل وسيلة.

3. بث المواد التعليمية حسب الوسائل والبدائل الممكنة والمحددة بعالية.

المرحلة الثالثة: مرحلة متابعة وتقييم البرنامج:

ستتم متابعة تنفيذ البرنامج من خلال لجنة تسيير مشتركة برئاسة وزير التربية والتعليم وعضوية وكلاء القطاعات المعنيين وستعقد اللجنة اجتماعات منتظمة لمتابعة التنفيذ. كذلك سيتم متابعة التنفيذ من قبل القطاعات المعنية كلا فيما يخص وسيتم رفع تقارير منتظمة الى لجنة التسيير حول ذلك. كذلك سيتم تشكيل مجموعات وتعزيز التواصل من خلال تشكيل مجموعات تضم معلمين واولياء أمور ومديري المدارس والمراكز التعليمية لغرض متابعة التنفيذ وتبادل الخبرات ومناقشة استراتيجيات مواجهة صعوبات التعلم. في نهاية البرنامج سيتم تقييم التجربة ورصد الدروس المستفادة منها واعداد تقرير نهائي سيتم مشاركته مع الجهات ذات العلاقة.

❖ **الموازنة المالية للمشروع:** الكلفة التقديرية للمشروع: 594015$. ملحق رقم (3) يوضح تفاصيل الموازنة.

❖ **الفترة الزمنية للمشرع:** سيتم تنفيذ المشروع خلال 3 شهر للفترة من: إبريل إلى يونيو 2020م.

ثانيا: الجهود والأدوار التي قامت بها المنظمات المحلية والدولية لمواجهة تأثير جائحة كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن:

1. **تشكيل مجموعة عمل للاستجابة لكوفيد-19 من المنظمات الدولية:** تم تشكيل مجموعة عمل للاستجابة لكوفيد-19 من المنظمات الدولية (اليونيسف، رعاية الاطفال، المجلس النرويجي، كير، GIZ) تحت قيادة وزارة التربية والتعليم. حيث تعمل هذه المجموعة على التنسيق بين الوزارة وبين المانحين كمجموعة التعليم المحلية والشراكة العالمية واطلاعهم على خطة الوزارة للاستجابة لهذه الجائحة واولوياتها لاستمرار التعليم عبر وسائل التعليم البديلة والمناسبة للوضع التعليمي في اليمن.

2. **اجتماعات كتلة التعليم:** تم عقد اجتماعين مع كتلة التعليم وخلال هاتين الاجتماعين تم تلخيص الوضع التعليمي الصعب الذي زاد سوءً مع جائحة كوفيد-19 وإبلاغهم بالإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزارة للتخفيف من اثار هذه الجائحة وكان اهمها: (اغلاق جميع المدارس في جميع محافظات الجمهورية اليمنية. تكثيف

حملات التوعية بوسائل الوقاية والنظافة الشخصية. التعليم عن بعد، الاعداد لبرامج تعويضية لاستكمال المناهج الدراسية للترم الثاني لجميع الصفوف الدراسية تبث عبر القناة التعليمية مجانا. تخييف الدوام في الوزارة ومكاتب التربية بالمحافظات الجمهورية والدوام بنسبة 20%) (وزارة التربية والتعليم، تقرير أعداد خطة الاستجابة لجائحة كوفيد-19، 2021).

3. **اجتماعات الوزارة مع منظمة اليونيسف:** تم عقد اجتماعات بين الوزارة واليونيسف حيث شاركت الوزارة اليونيسف خطتها للاستجابة وألزمت اليونيسف بان تنسق في إطار هذه الخطة الشاملة الوطنية وتتلخص أبرز مخرجات الاجتماعات كالتالي:

- اوضحت اليونيسف ان الدعم المتوفر حالياً لخطة الوزارة للاستجابة لكوفيد-19 هما 500,000الف دولار من برنامج التعليم لا ينتظر كدفعة اولى و15 مليون دولار من برنامج الشراكة العالمية وكلاهما لصنعاء وعدن.
- تدعم اليونيسف الوزارة في توفير كوادر اضافية تحتاجها الوزارة لتحسين من الاستجابة الفعلية لكوفيد-19.
- معالجة سريعة للطلبات المالية للوزارة في اليونيسف كمستحقات فريق تحديث البيانات والاشراف على المقاعد المدرسية.
- اوضحت اليونيسف بدعمها لفريق الوزارة للاستجابة وتم الاتفاق على ان ترسل الوزارة بميزانية فريق العمل والشروط المرجعية والاشخاص المكلفين.
- يتوجب على الوزارة الاسراع في اعداد خطة تعليمية شاملة للاستجابة لكوفيد-19 لتقديمها للشراكة العالمية ليتسنى لها الحصول على الدعم المسرع وهذا يعتمد على تلبية خطة الوزارة الفعلية للقضايا الطارئة وامكانية تفعيل هذه الخطة لتحسن الاستجابة.
- شاركت الوزارة اليونيسف بمشروعها للتعليم عن بعد وكذا مشروع التوعية الصحية باللغتين العربية والانجليزية كمرحلة اولى طارئة للاستجابة لكوفيد-19.
- تعمل الوزارة بالتنسيق مع اليونيسف المضي في خارطة طريق للاستجابة لكوفيد-19 توضح فيها الاجراءات وحسب فترات زمنية محددة تضمن تحقيق انجاز واستجابة سريعة فيما يخص منحة الشراكة العالمية (**15 مليون دولار**) وكلما اسرعت الوزارة بتقديم خطة ملبية للاحتياجات ويجدون فيها المانحين الشمولية كلما استطاعت الحصول على دعم الشراكة العالمية بشكل أسرع.

4. **دعم اليونيسف لفريق الوزارة للاستجابة لكوفيد-19:** ارسلت اليونيسف للوزارة تزامناً مع هذه الجائحة مشروع الاتحاد الأوربي بتمويل 2 مليون دولار للمحافظات (صنعاء ،عمران، شبوة، ابين، مارب) وبهذا الخصوص عقدة الوزارة

مع اليونيسف اجتماعات حيث تم ارسال المشروع وميزانية صنعاء وعمران فقط وتم في تحديد الانشطة والتدخلات دون التنسيق مع الوزارة وعليه رفضت الوزارة قبول المشروع واكدت لليونيسف ضرورة حصولها على كافة الوثائق المتعلقة بالمشروع المقدم من الاتحاد الأوروبي تتضمن الاهداف والمعايير واي وثائق خاصة بالمنحة باللغة الانجليزية ووثيقة المشروع مع المانح كي يتسنى للوزارة الاطلاع ومحاولة تكييف المشروع مع خطة واولويات الوزارة ومشاركتها مع اليونيسف لاحقا.

- وعند اعداد مسودة الخطة قام فريق الاستجابة بالاطلاع على تجارب الدول في العالم واستمرار التعليم وعن اهم البدائل التعليمية وخصوصا الدول التي تشابه اوضاع التعليم في اليمن. بحيث تم الاستعانة بها كموجهات في اعداد الخطة. (وزارة التربية والتعليم، تقرير أعداد خطة الاستجابة لجائحة كوفيد-19، 2021).

ثالثاً: جوانب القصور التي حالت دون الاستجابة لتقليص تأثير جائحة كوفيد - 19 على التعليم العام في اليمن:

لقد تم بناء جميع هياكل وأطر وتجهيزات وزارة التربية والتعليم على اساس تقديم الخدمة التعليمية في الحالات الطبيعية ولا يوجد لدى الوزارة لا في الهياكل ولا في التجهيزات ولا في القدرات المهنية للإدارة التعليمية والادارة المدرسية والموجهين والمعلمين حيث لم يسبق ان تتعاملوا مع وضع يستدعي قيامهم بإعداد وتطوير وتنفيذ برامج تعليمية للطلاب عن بعد.

ففي هيكل الوزارة لم يتم تشكيل ادارة عامة خاصة بالتعليم الالكتروني الا في عام 2013م والتي ضل دورها مقتصرا على تحويل المناهج الدراسية من كتب ورقية الى كتب الكترونية على اقراص يتم توزيعها لاستخدامها في المدارس التي يتوفر فيها اجهزة حاسوب والتي لا يتجاوز عددها 10% من اجمالي عدد مدارس الجمهورية لذلك فأن الخيار الذي يجب ان يظل هو الاكبر في تفكيرنا للعملية التعليمية هو التعامل مع الطالب بشكل مباشر كونه كائن اجتماعي يأخذ ويعطي من خلال عمليات الاتصال الاجتماعية التي نبني من خلالها سلوكه واتجاهاته ومعارفة ليصبح مواطن صالح داخل مجتمعة وتظل عملية الاتصال عن بعد ضرورة قصوى متى ما استدعى الامر لاستخدامها.

- على الرغم من المكاسب التي تحققت في الالتحاق بالمدارس خلال العقدين الماضيين، لم يحقق اليمن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم ولا يزال بعيدًا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. اليوم، من بين 7.8 مليون 5 أطفال في سن المدرسة (من 6 إلى 17 عامًا)، تم الإبلاغ عن 2 مليون فتاة وفتى خارج المدرسة، منهم 400000 على الأقل بسبب الصراع المستمر. يتزايد عدد الأطفال في المدارس الذين يحتاجون إلى المساعدة التعليمية لمواصلة تعليمهم

عامًا بعد عام، من 1.1 مليون في عام 2014 إلى 2.3 مليون في عام 2017 و4.7 مليون في عام 2019. وهذا يشمل 2.1 مليون فتاة و2.6 مليون فتى.

- وعلاوة على ذلك، فإن عدد المشردين داخلياً بينهم غير معروف. تتوقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما بين 26٪ و30٪ من إجمالي عدد السكان البالغ 3.9 مليون نازح هم في سن المدرسة، لكن لا توجد طريقة مباشرة أو دقيقة لتتبع عددهم الفعلي. على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم أصدرت العديد من اللوائح لضمان حقوق النازحين في التعليم، إلا أنه لا توجد آلية فعالة للوفاء بهذه الحقوق.

- لقد حرم الوباء ملايين الأطفال على الصعيد العالمي من الحصول على التعليم بسبب إغلاق المدارس. في سياق اليمن، تم إغلاق جميع المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية على مستوى البلاد منذ 16 مارس 2020، مما منع 5.8 مليون طفل (بما في ذلك 2.5 مليون فتاة)، بين 6-18 عامًا، من إنهاء العام الدراسي 2019-2020. هذا بالإضافة إلى إضرابات المعلمين في بداية العام في أجزاء من البلاد، مما أدى إلى حضور العديد من الفتيات والفتيان 33٪ فقط من الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019-2020.

- علاوة على ذلك، انتهى العامان الدراسيان 2016-2017 و2017-2018 قبل الأوان بسبب إضرابات المعلمين وتأثرت بشدة بسبب عدم دفع رواتب المعلمين أو دفعها جزئيًا. بينما أدى COVID-19 إلى انقطاع التعليم على مستوى البلاد لجميع الأطفال، من المتوقع أن يتأثر التعلم للأطفال الضعفاء (معظمهم من الأطفال المنتمين إلى الأقليات، بما في ذلك الفتيات في المناطق الريفية والأطفال ذوي الإعاقة) بدرجة أعلى. للاستجابة لأزمة التعلم هذه، دعت وزارة التربية والتعليم المجتمع الدولي للحصول على الدعم مع التركيز على إنشاء فرص التعلم المنزلية البديلة.

- في اليمن، لا تعتبر طرق التعلم البديلة مثل منصات التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني أو التعلم الذاتي أو الحلول المبتكرة الأخرى للتعلم ممارسة شائعة. لذلك، يجب دعم الطلاب والمعلمين والهيئات الحاكمة للمدرسة مثل فرق تطوير المدارس ومجالس الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية وقادة المجتمع وصناع القرار لتسهيل التعلم بشكل أفضل من خلال هذه القنوات البديلة. علاوة على ذلك، من الضروري بناء قدرات قسم المناهج والإرشاد في وزارة التربية والتعليم التي سبق لها ذلك.

- وفقًا لخطة الاستجابة الوطنية لوزارة التربية في اليمن لـ.COVID-19 : أنتجت بعض البرامج المساعدة التي تم التخطيط لبثها عبر القنوات التعليمية الوطنية والمحلية ونشرها كمجموعة من التدخلات التكميلية. (البنك الدولي، خطة الاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد19، 2021).

وعلى الرغم من التحول لمنصات التعليم الإلكتروني في بعض دول العالم خلال الأزمات الصحية والطبيعية الماضية، إلا أنه بالنسبة لعالمنا العربي، تعتبر هذه المرة الأولى التي تضطر فيها العديد من الجهات التعليمية للتحول المفاجئ لنمط تعليمي جديد لم يتم التمهيد له بأي صورة من الصور. إن التحول المفاجئ لنظام تعليمي لم يتم تدريب الطلبة وأولياء الأمور عليه يمكن أن يؤدي لتحديات ومشكلات كثيرة، قد تصيب الطلبة وأولياء أمورهم ومعلميهم بالإحباط والقلق والتوتر والخوف من الفشل.. مما يؤدي للمزيد من الضغوط النفسية على صحتنا النفسية المنهكة أصلاً. والواقع أن الأخذ بهذا التوجه يمكن أن تواجهه العديد من التحديات، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على مواجهتها من أبرزها (الدهشان، 2020):

1. **نقص الوعي والتصور المتكامل عن التعليم عن بعد:** إذ لا بد من أن نعترف أننا لسنا مستعدين للتعامل الفعال مع هذا التحول في نمط التعليم، وبالتالي تكمن أولى التحديات التي نواجهها في غياب الوعي الكامل أو الجزئي عن ماهية التعليم عن بعد، وبالتالي لا بد أن نبدأ كأولياء أمور ومعلمين في تثقيف أنفسنا بأنفسنا عن ماهية التعليم عن بعد. لعل ذلك يتطلب ضرورة مراجعة تصوراتنا عن التعليم، فقد ساد في القرنين الماضيين أن التعليم هو مسؤولية المدرسة والمدرس، وهو ما يتم بداخل الصفوف التعليمية، ولكن في حقيقة الأمر فإن الانخراط في العملية التعليمية التقليدية والذهاب بصورة منتظمة للمدرسة في حد ذاته لا يعتبر تعليماً. إن التعليم ليس قائماً على وجود مدرسة أو صفوف دراسية تقليدية، ولكنه عملية ممتدة ويمكن – وخصوصا في ظل الأزمة – أن يكون للبيت والأهل دور فعال في تعليم أبنائهم من خلال: إتاحة الفرصة للتطبيق العملي والحياتي لما تعلموه في مدارسهم، وتعلم مهارات ومعارف جديدة.

2. **القصور الواضح في الوفاء بمتطلبات التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد خاصة في المنازل:** اختلفت ردود الفعل الخاصة بمطالبات التحول للتعليم الإلكتروني من دولة إلى أخرى، ومن جهة تعليمية لأخرى، وهناك عدة عوامل رئيسية في الخطط الموضوعة من قبل تلك الجهات لتحويل التعليم للفضاء الإلكتروني، من أبرزها: وجود بنية تحتية، بنية تقنية مناسبة ومتاحة بالفعل، ووجود معلمين أكفاء لديهم خبرة ودراية بالتعليم الإلكتروني والتعامل مع الطلبة عن بعد في عملية تعليمية متكاملة، وجود خطط مسبقة لمثل هذه الأزمات، توفير متطلبات التعليم عن بعد في المنازل.

3. **ضعف التزام الطلاب وأولياء أمورهم بمتابعة برامج التعليم عن بعد:** يعتبر هذا من أكبر التحديات، لأنه من غير المنطقي توقع أن الأبناء سوف يتقبلون بسهولة فكرة "البقاء في المنزل" في بيوتهم، فقد كانت المدرسة في النهاية متنفسا للتعرف على الأقران وقضاء الوقت الممتع معهم، وبالتالي لا بد من توقع المقاومة – العنيفة – من قبل الأبناء لهذا التحول.

المحور الثالث: التوصيات والرؤى المستقبلية المقترحة للحد من تأثير جائحتي الحرب وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن:

في ضوء نتائج الدراسة ومن أجل الحد من تلك التأثيرات التي خلفتها جائحتي الحرب وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن، والتي نتج عنها ارتفاع معدلات التسرب بين أوساط الطلبة، وارتفاع نسبة الفاقد التعليمي التعلمي، لدرجة تهدد مستقبل التعليم والتنمية المستدامة في اليمن حاضراً ومستقبلا، فقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والرؤى المستقبلية توجهها لصناع القرار في اليمن من حكومات ووزارات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية للعمل بها كونها من وجهة نظر فريق إعداد الدراسة قد تساعد في الحد من تلك التأثيرات، ومن ابرزها:

أولاً: التوصيات والرؤى المستقبلية المقترحة لمواجهة تأثيرات الحرب على التعليم العام في اليمن:

1. **الحاجة ماسة لإن تعمل الطبقة السياسية والجهات المتصارعة على تحييد العملية التعليمية، والعمل على توفير سبل استمرارها وبجودة عالية وتوفير الميزانية والمتطلبات الأساسية لها،**
2. **إنشاء إدارة أو خلية أزمة ضمن مختلف مستويات وزارة التربية مهمتها التخطيط والاستجابة لتوفير التعليم حتى أثناء الصراعات والحروب وتوفير التمويل لها.**
3. **إصلاح وتطوير التعليم ليسهم في المساعدة على فهم الأسباب الكامنة وراء الصراع والحد منها في المستقبل، من خلال:**

- توفير فرص تعليمية عادلة ومتساوية وجيدة للجميع.
- مراجعة المناهج الدراسية وتنقيتها من أي موضوعات أو جمل أو رسائل تحث على الكراهية والعنف، وأن تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي وروح المواطنة وتحمل المسؤولية والاعتراف بالتنوع والاختلاف وحل المشكلات بطرق سلمية،
- إعطاء التعليم أولوية كبيرة في الانفاق لأن التعليم يمثل أهم وسيلة لبناء القدرات البشرية وتقوية النسيج الاجتماعي
- تحييد المدارس وابعادها عن التأثير الديني، وجعلها تركز على تحقيق المواطنة
- عدم السماح بفتح مدارس على أسس دينية أو طائفية او عرقية وتعزيز إشراف الدولة على المدارس الخاصة

4. **ضمان استمرارية التعليم حتى في أوقات الصراع والحرب لإن التعليم يمثل وسيلة أساسية للوقاية من استمرار الصراع والحروب:**

- التعليم يوفر أماكن أمنة للتعلم تحمي الطلبة من سوء المعاملة والاستغلال من قبل الجماعات المسلحة والمتصارعة.
- يسهم استمرار التعليم في أثناء الصراع في المساعدة على فهم الأسباب الكامنة وراء الصراع وبالتالي العمل على تجاوزها.
- يمثل تواجد وتعايش التلاميذ والطلبة والمعلمين من خلفيات مختلفة وسيلة لتثقيف الناس بأن هناك إمكانية للتعايش في المجتمع
- إذا لم يتم توفير التعليم في أوقات الأزمات للجميع فمعنى ذلك أن مشكلة عدم الانصاف في تدريب وتأهيل الشباب ستؤدي إلى عدم حصول الجميع على فرص عيش كريمة وعدم إمكانية القضاء على الفقر وشعور البعض بالظلم ليمثل مدعاة لنشؤ صراعات مستقبلية.

5. استخدام مختلف الوسائل التي تضمن استمرار التعليم في أثناء الصراع من خلال التالي:

- استخدام التقنية ووسائل الاتصال الحديثة كحلول بديلة في توفير التعليم (التلفزيون، الانترنت، وسائل التواصل الاجتماعي ...إلخ).
- توفير فرص تعليم بديلة مرنة وملبية لحاجات ومتطلبات الأطفال واليافعين المنقطعين عن التعليم الذين لا تسمح أعمراهم أو ظروفهم من الالتحاق بالمدارس.
- تدريب المعلمين على المهارات التكنولوجية المناسبة من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي،
- الاستفادة من جهود المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في توفير الدعم المادي والفني للحفاظ على استمرارية العملية التعليمية، ومراقبتها للحيلولة دون وقوعها في تجاوزات غير مرغوبة، والعمل على حماية الأطفال.

6. أن تولي اليمن مسألة توفير التعليم وبجودة عالية أولوية قصوى وتعتبره التزام سياسي باعتبار التعليم وسيلة أساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية والحد من الصراعات، وذلك من خلال التالي:

- اعتماد منهج التخطيط طويل المدى لتحديد التوجهات الاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،
- إعطاء التعليم أولوية في الميزانية العامة (22% من الميزانية العامة للدولة للتعليم).
- تعزيز برامج التأهيل القبلي والتدريب أثناء الخدمة لتحسين أداء وقدرات المعلمين وفق الدور الحالي للمعلم (موجه ومرشد لعملية التعلم).

- مراجعة وتطوير المناهج الدراسية وخاصة مناهج الرياضيات والعلوم لتشمل كل المهارات والقدرات المستهدفة على المستوى العالمي.
- التركيز على إكساب الأطفال في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي المهارات القرائية والحسابية بما يسهم في تعزيز قدرتهم على التعليم اللاحق.
- تعزيز الشراكة المجتمعية بما يعزز ملكية المدرسة من قبل المجتمعات المحلية وبما ينمي دورهم في المتابعة والتقييم.
- توفير رواتب المعلمين بشكل منتظم، وتوفير التدريب والتطوير المهني لهم لدورهم الهام في توفير وتجويد التعليم.

ثانياً: التوصيات والرؤى المستقبلية المقترحة لمواجهة تأثير جائحة كوفيد19 على التعليم العام في الجمهورية اليمنية:

من أجل ضمان مواصلة تقديم الخدمات التعليمية لكافة الطلبة في ظل جائحة كوفيد -19. ولتحقيق الهدف العام للدراسة، تقترح الدراسة، ثلاثة محاور ذات أولوية وتشمل على الاتي:

1. توفير وصول متكافئ للجميع إلى فرص تعليمية بديلة ومرنة وكافية لجميع الاطفال (في سن 6-18) والمتضررين من جائحة كوفيد-19 من خلال:

- توفير فرص تعليم متنوعة تناسب قدرات وحاجات الجميع (التعليم عن بعد، فرص التعليم البديلة، التعليم التعويضي)
- توعية أولياء الأمور على الأنظمة التعليمية البديلة المستخدمة أثناء الأزمات والحشد والمناصرة لاستخدامها للضمان استمرار العملية التعليمية .
- بناء قدرات الكادر التعليمي على تقديم أساليب التعليم بالأنظمة الجديدة والطارئة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تأمين المستلزمات التعليمية والتجهيزات الضرورية.

2. حماية الطلاب والكادر التعليمي من الإصابة بجائحة كوفيد -19 بالتنسيق مع الوزارة والجهات ذات العلاقة (الصحة، المياه، التغذية، الحماية) من خلال:

- تنفيذ برنامج التوعية الصحية.
- توفير أدوات النظافة والحقائب الصحية والمياه النظيفة.
- تحسين البيئة المدرسية وتهيئتها صحياً .

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146

- تعزيز صمود الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور من خلال توفير الدعم النفسي الاجتماعي التربوي وبرامج لحماية الأطفال

3. تعزيز القدرات المؤسسية للتخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم للاستجابة للأزمات.

4. أن تعمل كليات التربية على مراجعة وتطوير برامجها وفق الدور الحديث للمعلمين (مرشد وموجه، تفريد التعليم) واكسابهم مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المراجع:

1. أبو مصطفى، نظمي عودة. (2004). العوامل المؤدية للتسرب الدراسي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في المرحلة الإعدادية بمحافظة خان يونس، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 12(1)، 450 -417.

2. أبو البشر، ياسر عمر. (2011). الفاقد التربوي وأثره على تنمية المجتمعات المحلية دراسة حالة ولاية جنوب كردفان. دراسات اقتصادية – دكتوراه.

3. العوامل المدرسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية لرسوب وتسرب طلاب المرحلة الثانوية في محافظة بيشة (دراسة ميدانية). مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، (162، الجزء الأول)، صفحات متعددة.

4. المنان، نادية عثمان عطا. (2002). الفاقد التربوي وصلته بالجريمة في السودان: دراسة ميدانية وسط النازحين بولاية الخرطوم. (أطروحة ماجستير). جامعة إفريقيا العالمية، السودان.

5. الشهراني، عامر بن عبد الله. (2007). واقع الفاقد التعليمي في بعض كليات جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية، الرياض.

6. الغامدي، حمدان، وعبد الجواد، نور الدين (1422). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض..

7. الرمحي، رفاء. (2021).. الفاقد التعليمي...وجائحة كورونا. متاح في: https://www.maannews.net/articles/2037587 html

8. جبران، وحيد. (2021). الفاقد التعليمي: ما هو وكيف نعمل على الحد منه. دراسة منشورة من قبل مركز أباع المعلم، فلسطين.

9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية. مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الاسكوا، بيروت: 2017.

10. الإحصائيات العالمية للإنترنت في العالم: https://www.internetworldstats.com/stats5.htm

11. البنك الدولي (2020). التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات والفرص، مدونات البنك الدولي، 2020/3/30، https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic

12. الدهشان ، جمال علي خليل.(2020). أزمة التعليم والتعلم في ظل كورونا: الأفق و التحديات:

https://www.new-educ.com/author/eldahshanedtech

13. اليونسكو A .(2020). التعليم: من الاضطراب إلى التعافي، https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse

14. اليونسكو B. (2020)، التعليم عن بعد في جائحة فايروس كورونا. https://en.unesco.org/covid19/educationresponse

15. الحملة العربية للتعليم.(2020)، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

16. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(الاسكوا). (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020.

17. "COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU)". ArcGIS. Johns Hopkins University. اطلع عليه بتاريخ 20 يونيو 2021

18. The continuing 2019-nCoV epidemic threat of novel coronaviruses to global health – The latest 2019 novel coronavirus outbreak in Wuhan, China". Int J Infect Dis. **91**: 264–66. February 2020. doi:10.1016/j.ijid.2020.01.009. PMID 31953166.

19. "WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19". منظمة الصحة العالمية (WHO) (Press release). 11 March 2020.اطلع عليه بتاريخ 19 يونيو2021.

20. "WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19". منظمة الصحة العالمية(WHO) (Press release). 202 1 . اطلع عليه بتاريخ 15 يونيو2021.

21. "Wuhan Coronavirus Death Rate". www.worldometers.info. اطلع عليه بتاريخ 02 فبراير *2020* .

22. Geneva Conventions .New York: United Nations. 1949.

23. *The United Nations and International Humanitarian Law: The International Committee of the Red Cross and the United Nations' involvement in the implementation of international humanitarian law". International Committee of the Red Cross . ICRC. 1995-10-19. اطلع عليه بتاريخ 14 مايو 2021.*

24. *Report of the Office of the High Commissioner on the outcome of the expert* consultation *on the issue of protecting the human rights of civilians in armed conflict ."United Nations .2010 .*

25. تقرير منظمة اليونيسف. (يوليو 2021). عندما يتعرقل التعليم: تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن. اليونيسف منظمة الطفولة.

26. وزارة التربية والتعليم. (2019). خطة التعليم الانتقالية.

27. وزارة التربية والتعليم (2018). محور جودة التعليم، ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية، غير منشورة.

28. وزارة التربية والتعليم (2018). محور الاتاحة والانصاف، ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية، غير منشورة.

29. وزارة التربية والتعليم ومجموعة التعليم في الطوارئ (2017). التعليم لا ينتظر، وثيقة مقدمة للحصول على دعم من برنامج التعليم لا ينتظر.

30. وزارة التربية والتعليم. (2020). برنامج الدروس التعويضية للصفوف (4-12) من مرحلة التعليم العام في اليمن لمواجهة اثار توقف الدراسة بسبب ظهور جائحة كوفيد-19.

31. البنك الدولي. (2021). خطة الاستجابة العاجلة لمواجهة اثار كوفيد -19 على التعليم العام في اليمن.

32. تقرير التنمية البشرية 2019 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 9 ديسمبر 2019م.

33. مكتب تنسيق الشؤن الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن. (2019). نظرة عام عن الاحتياجات الإنسانية 2019 (HNO-2019)، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية (OCHA).

34. وزارة التربية والتعليم. (2016). تقارير المسح التربوي 2015-2016 (آخر مسح تربوي على المستوى الوطني).

35. النشرة المالية لوزارة المالية – صنعاء للأعوام 2016-2017.

36. البنك الدولي. (2012). تقديرات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي 2012م.

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146

37. مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، للأمم المتحدة في اليمن. (2014). نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية 2014.

38. مركز البحوث والتطوير التربوي. (2018). نتائج التقييم الوطني للحلقة الثانية 4-6 للعام 2018م.

39. التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم "التعليم في اليمن خمسة أعوام من الصمود في وجه العدوان"، أبريل 2020م

40. تقرير حديث عن الأمم المتحدة يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https://reports.unocha.org/en/country/yemen/

41. **Rainy** season threatens huge cholera spike in Yemen as conflict hampers efforts to address forgotten crisis https://www.oxfam.org/en/press-releases/rainy-season-threatens-huge-cholera-spike-yemen-conflict-hampers-efforts-address

42. تحذيرات مارك لوكوك منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة في 2020/4/16 تابعه باحث أبعاد بشكل مباشر Yemen: The Perfect Target for COVID-19 https://foreignpolicy.com/2020/04/10/yemen-coronavirus-perfect-target-risk/

43. Report. published .2020 .by ACAPS, a nonprofit project of the Norwegian Refugee Council and Save the Children that publishes forecasts on the world's most vulnerable communities.

44. اليونسكو(2021). ضياع ثلثي العام الدراسي وسطياً في العالم بسبب الإغلاق الناتج عن جائحة كوفيد19 وفقاً لليونسكو

45. العبري، خلف؛ العمري، أيمن؛ الغيثي، بشرى (2020). واقع وتحديات استجابة الأنظمة التعليمية وسياساتها جائحة كورونا في دول مجلس التعاون الخليجي. المؤتمر الدولي الافتراضي/جامعة قطر، 14 نوفمبر، 2020.

46. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. (2020) حلول بديلة في ظل إعلاق المدارس في المنطقة العربية لضمان عدم توقف التعلم أبداً "الاستجابة للتعليم في خضم أزمة فيروس كورونا 2020"، مكتب بيروت.

47. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2020). التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء.

48. منظمة التعاون الإسلامي. (2020). الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. مايو

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146

49. Aoao pedro ,Azeved,et al.(2020) learning losses due to covid19 could add up to (10trillion) Available at:

50. European Agency for Special Needs and Inclusive Education, 2021. The Impact of COVID-19 on Inclusive Education at the European Level: Literature Review. (C.Popescu, ed.). Odense, Denmark

51. https://.www.blogs.worldbank.org/education/learning-losses -du-covid19-coudld-add(10trillion)>

52. UNDESA.(2020). Monthly Briefing on the World Economic Situation and Prospects, No. April 2020, United Nations Department, 136 .of Economic and Social Affairs.

53. UNESCO (2020). National learning piatforms and tools. 13 May 2020. Retrieved from. https://bit.ly/3eaq6ed

54. UNESCO, UNICEF and The World Bank, 2020, WHAT HAVE WE LEARNT? Overview of findings from a survey of ministries of education on national responses to COVID-19. the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

ISSN: 3009-612X E. ISSN: 3009-6146